وزارة المالية والاقتصاد الوطني

MINISTRY OF FINANCE & NATIONAL ECONOMY

جمهورية السودان

وزارة المالية والاقتصاد الوطني

البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي
2015-2019م

تحت شعار:

(الإنتاج من أجل التصدير وتحسين مستوى المعيشة)

المجلد الأول

البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي
2015-2019م

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان

وزارة المالية والاقتصاد الوطني

البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي 2015-2019م

تحت شعار:

(الإنتاج من أجل التصدير وتحسين مستوى المعيشة)

المجلد الأول

الخرطوم-شارع النيل

هاتف: 249183776519+

فاكس: 249183775630+

ص.ب: 298 الخرطوم .السودان

البريد الإلكترونى: info@mof.gov.sd

الموقع على شبكة الإنترنت: www.mof.gov.sd

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قال تعالى :

﴿ فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا (10) يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا (11) وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا (12) ﴾.

صدق الله العظيم

﴿سورة نوح﴾

المحتويـات

مقدمة.....11

المرتكزات.....13

المحاور الرئيسية للبرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصـادي.....14

الأهـداف العامـة والكميـة والسياسـات.....14

محور إستعادة النمو الاقتصادي المستدام في ظل الإستقرار الاقتصادي:.....16-31

الناتج المحلي الإجمالي.....16

الإستثمار.....16

الإدخار القومي.....16

المالية العامة.....17

القطاع النقدي والمصرفي.....24

التجارة الخارجية.....28

محور القطاعات الإنتاجية والخدمية:.....32-52

القطاع الصناعي.....32

الصناعات الإستخراجية.....32

النفط.....32

المعادن والصناعات المعدنية.....35

الصناعات الأخرى.....37

القطاع الزراعي.....41

الإنتاج الزراعي النباتي.....41

الإنتاج الحيواني.....47

الغابات.....51

محور البنيات التحتية:.....62-53
الكهرباء.....53
بنيات وهياكل الري.....55
السكة حديد.....57
النقل والطرق والجسور.....58
بنية الأسواق.....59
السياحة.....59
البيئة.....60
المواصفات والمقاييس.....60
الإرصاد الجوي.....61
الإتصالات وتقانة المعلومات.....61
محور الخدمات والرعاية الاجتماعية:.....71-63
الخدمات الاجتماعية.....64
الصحة.....64
التعليم.....65
مياه الشرب والصرف الصحي.....67
الرعاية الاجتماعيـة.....67
العمل والتشغيل والتمويل الأصغر.....68
المساعدات الاجتماعية.....69
مناهضة الفقر.....69
خفض معدلات البطالة.....70
محور التنمية البشرية وبناء القدرات:.....74-72
محور التعليم العالي والبحث العلمي:.....76-75
محور الولايات:.....79-77

المحاور الداعمة للبرنامج:.....80-83
محور الأمن والدفاع.....80
محور العدل.....80
محور الإرشاد والثقافة والرياضة.....81
محور الإعلام.....82
محور القطاع غير المنظم.....83
محور أولويات برنامج التنمية:.....84-86
محورالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص:.....87-95
دور القطاع الخاص والمشترك في تنفيذ البرنامج.....87
اولويات الاستثمار المشترك والخاص.....88
السياسات العامة لتحفيز وتشجيع الاستثمارات المشتركة والقطاع الخاص.....88
تهيئة المناخ الملائم للاستثمار.....88
الإصلاح المؤسسي والقانوني.....89
السياسات المالية.....90
التدريب والتأهيل ومتطلبات الجودة الشاملة.....91
التجارة الخارجية.....92
العلاقات الاقتصادية الخارجية.....93
محور مصادر تمويل البرنامج.....94
متابعة تنفيذ البرنامج.....95
الملاحق:.....97-122

مقدمة:

- يأتى إعداد البرنامج الخماسي (2015 - 2019م) في اعقاب إكتمال فترة البرنامج الثلاثي 2012-2014م والذى إستهدف إمتصاص صدمة انفصال الجنوب الذى حدث في العام 2011م وآثارها السلبية على الاقتصاد وتجسير فجوتى الموارد الداخلية والخارجية والتحكم في التضخم لإستعادة الإستقرار وتحقيق معدلات نمو إيجابية.

- تتطلب المرحلة القادمة من تطور البلاد الدستوري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والتي تغطي الفترة الدستورية الثالثة لرئاسة الجمهورية 2015 – 2019م حشد الجهود والقدرات الوطنية المختلفة لإعداد وتنفيذ برنامج اقتصادي متكامل متوافق مع طبيعة ومتطلبات هذه المرحلة وأن يكون هذا البرنامج قادراً على تجاوز عثرات وقصور التجارب الماضية، داعماً لما تحقق من مكاسب وإنجازات، مؤهلاً لمقابلة تحديات ومتغيرات المستقبل، مستهدفاً إحداث طفرات عالية من النمو الاقتصادي والتنمية المتوازنة العادلة المستدامة، موجهاً لتحسين مستويات المعيشة للمواطن، مناهضاً للفقر والعوز.

- وإنطلاقاً من هذه الرؤية تم إعداد البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي 2015 – 2019م إستناداً على المرجعيات التالية:

* الدستور الإنتقالي للعام 2005م.
* الإستراتيجية ربع القرنية (2007 – 2032م).
* أهداف ونتائج البرنامج الثلاثى لإستدامة الإستقرار الاقتصادي (2012-2014م).
* توصيات الملتقى الاقتصادي الثانى 23-24 نوفمبر 2013م.
* مبادرة السودان لتحقيق الأمن الغذائى العربى.
* خطاب فخامة السيد/ رئيس الجمهورية حول مبادرة الإصلاح 27يناير 2014م.

- مخرجات جلسات الإستماع مع إتحاد نقابات عمال السودان وإتحاد أصحاب العمل ووزراء المالية بالولايات.

* إتفاقيات السلام السارية.

* الوثيقة المرحلية لاستراتيجية مناهضة الفقر.

- تم إعداد البرنامج في وثيقتين إحداهما تتناول تقييماً مختصراً لتطورات الاقتصاد الوطنى منذ الاستقلال بالتركيز على تقييم أداء البرنامج الثلاثي 2012-2014م حيث تم إعتماد العام الأخير للبرنامج الثلاثى (العام 2014م) كعام أساس للبرنامج الخماسي ، والأخرى تشمل مرجعيات ومرتكزات البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي وأهدافه العامة وأهدافه الكمية والسياسات الكلية والقطاعية وأولويات برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإصلاحات المؤسسية التي يتطلبها تنفيذ البرنامج وذلك تحت محاور رئيسية ومحاور داعمة.

- كما تتضمن وثائق البرنامج ملحق جداول مشروعات التنمية الأساسية ، ومجموعة من أوراق العمل المصاحبة للبرنامج.

- شارك في إعداد البرنامج الخماسي مجموعة كبيرة من الخبراء والمختصين والأكاديميين وممثلى القطاع الخاص والفنيين المختصين من الوزارات والوحدات الحكومية وفنيى الولايات وبعض الشخصيات القومية المختصة وقد بلغ عددهم نحو 440 مشاركاً.

- كما جرت مناقشته في دوائر إتحادات العمال وإتحاد أصحاب العمل ووزراء المالية بالولايات .

مرتكزات البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي 2015-2019م:

- يقـوم البرنامج على هدي وحاكمية مبـادئ الشريعة الإسلامية وإنتهاج مبـدأ الوسطية الاقتصادية والإلتزام بالمنهجية العلمية الواقعية.

- توفير البيئة المناسبة لتنفيذ البرنامج من خلال تحقيق الإستقرار السياسي والأمني والوفاق الوطني حـول مبادىء الإصلاح السياسي وتوحيد الجبهة الداخلية ووقف النزاعات المسلحة والنزاعات القبلية وبسط السلام وهيبة وسيادة الدولة في كافة ربوع الوطن.

- الإلتزام بمباديء اقتصاديات السوق وحرية النشاط الاقتصادي وأسس التحرير والانفتاح الاقتصادي.

- تأكيد الدور الريادي للقطاع الخاص (المحلي والأجنبي) لقيادة النشاط الاقتصادي ولتحقيق أهداف البرنامج.

- تأمين مقومات تحسين مستوى المعيشة والعيش الكريم للمواطنين.

- ضمـان تحقيـق عدالة توزيـع الدخل القومي بين المواطنـين في كافة الولايات والمحليـات واقامة دولة الرعاية والضمان الاجتماعي التي تستند على قيم العدالة والتكافل والتراحم والمواساة ضاربة الجذور في التقاليد والثقافة السودانية.

- الإلتزام بمبادىء وأسس الإعتماد على الذات وطنياً وإقليمياً خاصة في مجالات الأمن الغذائى والأمن القومي.

- الإلتزام بمقومات الحكم الراشد وديمقراطية وشفافية الأداء وسيادة وحكم القانون.

- إحكام ضوابط المؤسسية والشفافية والمحاسبية والمساءلة والمراجعة وإنفاذ سلطة القوانين التي تنظم حوكمـة حركـة النشاط الاقتصادي والإنمائـي للدولة والقطاع الخاص (المحلـي والأجنبي) ومناهضة الإسراف والفساد والمحسوبية والإحتكار والغش والإغراق وغسيل الأموال.

المحاور الرئيسية للبرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي

الأهداف العامة والكمية والسياسات

تتمثل الرؤية الجامعة للبرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي 2015–2019م في تحقيق زيادة مضطردة في الإنتاج القومي وتوجيهه لزيادة صادرات البلاد وضمان تحسين مستوى المعيشة لكافة المواطنين وصولاً لدولة الرعاية والعدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة المتوازنة، ولتحقيق هذه الرؤية الجامعة تم إعداد حزمة متكاملة من الأهداف العامة والكمية والسياسات الكلية والقطاعية والمؤسسية وتعبئة الموارد المالية اللازمة للإستثمار العام والخاص وذلك في إطار المحاور الرئيسية والمحاور الداعمة التالية:

المحاور الرئيسية:

- محور إستعادة الإستقرار والنمو الاقتصادي المستدام ويشمل أهداف وسياسات النمو الاقتصادي المستدام وسياسات الإستقرار الاقتصادي في قطاع المالية العامة والقطاع النقدي والمصرفي والقطاع الخارجي.
- محور القطاعات الإنتاجية والخدمية (الإنتاج السلعى والخدمى).
- محور البنيات والهياكل التحتية.
- محور الخدمات والرعاية الاجتماعية.
- محور التنمية البشرية وبناء القدرات.
- محور البحث العلمى.
- محور الولايات في تنفيذ البرنامج.
- محور أولويات برنامج التنمية.
- محور دور القطاع الخاص والقطاع المشترك (المحلي والأجنبي) في قيادة النشاط الاقتصادي.

المحاور الداعمة للبرنامج:

- الأمن والدفاع.
- العدل.
- الإرشاد والثقافة والرياضة.
- الإعلام الاقتصادي.
- القطاع غير المنظم.

محور مصادر تمويل البرنامج.

محور متابعة تنفيذ البرنامج.

محور إستعادة النمو الاقتصادي المستدام في ظل الإستقرار الاقتصادي:

الناتج المحلي الإجمالي:

- يستهدف البرنامج تحقيق معدل نمو اقتصادي مستدام وشامل ومحفز لتوفير فرص عمالة بمتوسط سنوي قدره 7% في الناتج المحلي الإجمالي يبدأ بمعدل 6.6% في العام الأول 2015م ليصل إلى نسبة 7.1% في نهاية البرنامج في العام 2019م.

- تحقيق زيادات ملموسة في الإنتاج والإنتاجية في كافة القطاعات الاقتصادية والخدمية بما يتماشى مع نسب النمو المستهدف بالتركيز على قطاع الإنتاج الصناعي (الإستخراجي والتحويلي) ليصبح المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.

الإستثمار:

- رفع معدل الإستثمار الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 19% في عام 2015م الى 23% في عام 2019م.

- زيادة حجم الإستثمارات الكلية للبرنامج الخماسي من 121.8 مليار جنيه في بداية البرنامج إلى 316.6 مليار جنيه في نهاية البرنامج وتوجيه نسبة تقدر بحوالى 17% من الإستثمارات الكلية للقطاع العام ونسبة 83% للقطاع الخاص (المحلي والأجنبي) بهدف قيادته للنمو الاقتصادي خلال فترة البرنامج وفقاً للسياسات الاقتصادية والاجتماعية والإصلاحات المؤسسية والقانونية والحوافز الإضافية اللازمة الواردة في البرنامج.

- إعطاء أسبقية لمبادرة السودان لتحقيق إستثمارات الأمن الغذائى العربى إبتداءً من عام 2015م بالتنسيق مع الدول ومؤسسات التمويل الإقليمية لتوفير التمويل لمشروعات المبادرة.

الإدخار القومي:

- رفع معدل الإدخار القومي من 8.3% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2015م إلى 22% في نهاية البرنامج عن طريق:

* تعبئة المدخرات الوطنية من خلال تحفيز عملية إدخال السيولة خارج النظام المصرفي إلى داخل منظومة المصارف المختلفة وتنفيذ برنامج متكامل لتحقيق الإنتشار المصرفي ومؤسسات التمويل الأصغر وآليات وسياسات الشمول المالي.

* تنفيذ إستراتيجية الشمول المالي بهدف الإنتشار المصرفي وزيادة المتعاملين والمستفيدين من الخدمات المصرفية.

* العمل على توليد فائض في الموازنة الجارية للدولة لزيادة الإدخار المحلي.

* تشجيع تدفق مدخرات السودانيين العاملين بالخارج داخل النظام المصرفي عن طريق إستقرار وتوحيد سوق النقد الأجنبي.

* تشجيع وتوسيع قنوات صناديق الإدخار في الريف.

* تفعيل الإستفادة من فوائض الصناديق الاجتماعية (المعاشات والتأمينات) والتمويل الأصغر والزكاة والأوقاف والصدقات وبنك الإدخار والتنمية الاجتماعية وبنك الأسرة ومخصصات البنوك الموجهه نحو دعم الأسر المنتجة وتشغيل الشباب والخريجين.

* إبتكار مواعين إدخارية جديدة مثل صندوق الحج والعمرة والتعليم وغيرها.

* تطوير سوق الخرطوم للأوراق المالية لتصبح سوقاً رئيسياً لرأس المال تعمل على إستقطاب المدخرات والإستثمارات الخاصة والعامة.

* تطوير سوق التأمين وتحريره بغرض زيادة التغطية لكافة الأنشطة الإنتاجية والإستثمارية والتجارية.

المالية العامة:

يستهدف البرنامج تخفيض عجز الموازنة من نسبة 1.0% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015م إلى نسبة 0.4% في العام 2019م ،حيث يتوقع زيادة الإيرادات من نسبة 9.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015م إلى 12.3% ، وبإضافة إيرادات الولايات تصبح 14% في العام 2019م، وزيادة الإنفاق من 10.4% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015م إلى 12.7% في عام 2019م.

يشمل البرنامج الخماسي تنفيذ سياسات وإجراءات حازمة لإصلاح المالية العامة في المجالات التالية:

- ولاية وزارة المالية على المال العام وإحكام الرقابة المالية والشفافية.

- وحدة الموازنة العامة للدولة وإستغلال التقنية لرفع كفاءة الأداء في تنفيذ الموازنة.

- الإلتزام بمنهج التخطيط الاقتصادي.

- زيادة الجهد المالي للدولة وفقاً لسياسات الإصلاح ليصل إلى نحو 14% من الناتج المحلي الإجمالي.

- ضبط وترتيب أولويات الإنفاق الحكومى بالتركيز على القطاعات الإنتاجية.

- تحقيق الإصلاح المؤسسي وبناء القدرات في إعداد وتنفيذ ومتابعة الموازنة.

- الإلتزام الصارم بإسترداد إستدانة الحكومة من البنك المركزى وفقاً لقانون بنك السودان والمحافظة على عجز الموازنة في الحدود الآمنة.

تعظيم الإيرادات القومية من خلال الآتي :

- زيادة مساهمة الضرائب المباشرة وغير المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي .

- زيادة وتطوير الإنتاج في الحقول النفطية العاملة والترويج للإستكشاف.

- تقييم وتقويم أسس فرض الرسوم الإدارية لتتوافق مع تكلفة الخدمات.

- مراجعة نسبة العوائد الجليلة.

- زيادة مساهمة الشركات الحكومية في الإيرادات من خلال تقوية القدرات الإدارية وتفعيل دور مجالس الإدارة لهذه الشركات والإلتزام بقواعد حوكمة الشركات والمؤسسات.

- إعادة النظر في الرسوم بالموانئ وزيادة القدرات التنافسية للموانيء السودانية.

- تنشيط المناطق الحرة في الموانئ وتوفير وسائل النقل للدول التي تخلص بضائعها ببورتسودان (تشاد، اثيوبيا، افريقيا الوسطى).

- تنفيذ سياسات الإصلاح الضريبي والجمركى التالية:

* مراجعة النصوص الواردة في القوانين الخاصة التى تمنح إعفاءات ضريبية تتعارض مع النصوص الواردة في قانون ضريبة الدخل لسنة 1986م وقانون ضريبة الأرباح الرأسمالية وقانون رسم الدمغة وقانون الضريبة على القيمة المضافة وقانون الجمارك وذلك لتحقيق العدالة والمساواة وزيادة الإيرادات وتوسيع المظلة الضريبية.

* إلزام كافة الجهات الحكومية والشركات والأفراد بتطبيق قوانين الضرائب المختلفة وتوريد حصيلة الضرائب المفروضة لديوان الضرائب.

* الإستفادة من تجارب الدول التي تعمل بنظام إتفاقيات التنقيب وقسمة الإنتاج في قطاع الصناعات الإستخراجية (EPSA) وذلك بهدف تعظيم إيرادات الدولة.

* ضرورة الحصول على الموافقة المسبقة من وزير المالية والاقتصاد الوطنى على كافة العقود والإتفاقيات التى تتضمن نصوصها إعفاءات ضريبية وجمركية والتنسيق مع الجهات ذات الصلة.

* تحسين بيئة العمل بديوان الضرائب والجمارك.

* دعم مجهودات ديوان الضرائب وهيئة الجمارك في مجال توسيع المظلة الضريبية ومكافحة التهرب الضريبى والتهريب الجمركي.

* رفع كفاءة وقدرات العاملين بالتدريب داخلياً وخارجياً والإطلاع على تجارب الدول الأخرى في مجال العمل الضريبى والجمركي والمشاركة في ورش العمل والمؤتمرات والسمنارات التي تعقد خارج السودان في مجال العمل الضريبى والجمركي.

* تطوير عمليات التقويم والمتابعة ومراجعة الخطط والبرامج من خلال برنامج رقابة وتفتيش ربع سنوي يتم فيه تقييم الأداء وما تحقق ومعالجة السلبيات.

* إستمرار برامج الإصلاح الضريبي والجمركي وإبتدار آليات لمتابعة التنفيذ.

* تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص بهدف ضمان تحقيق العدالة الضريبية وزيادة في الجهد الضريبي.

* تطوير البحث العلمي في المجال الضريبي والجمركي من خلال إنشاء أكاديميات ومراكز بحثية.

أ/ الضرائب المباشرة:

- مراجعة الفتوى الخاصة بخروج قطاع التأمين من مظلة ضريبة الدخل.

- تعديل أسعار ضريبة أرباح الأعمال لتحقيق العدالة الضريبية وزيادة مساهمة الضرائب المباشرة في الناتج المحلي الإجمالى.

- تمثيل وزارة المالية والاقتصاد الوطني وديوان الضرائب ضمن لجنة مراجعة حسابات تكاليف البترول والتى تشكلها وزارة النفط.

- الإلتزام بالعمل بنصوص المادة (70) من قانون ضريبة الدخل لسنة 1986م المتعلقة بالإلتزام بشهادة خلو الطرف عند التعاملات الحكومية.

- تقوية أقسام العلاقات العامة والإعلام وخدمات دافعي الضرائب بالديوان.

- تبسيط وتفعيل إجراءات الإستئناف من خلال وضع أسس فاعلة وموضوعية لتحديد الإلتزامات الضريبية ووضع نظام محاسبي متطور لتقصير فترة عمليات المراجعة الضريبية.

- الإهتمام بالمراجعة والتفتيش في العمل الضريبي وسد ثغرات التهرب والتجنيب الضريبي.

- تقوية جهاز المعلومات بديوان الضرائب ومده بالكفاءات والإمكانات وبكافة المعينات المادية والبشرية وربطه بالمركز القومي للمعلومات.

- دعم الإجراءات التى يقوم بها الديوان لحوسبة العمل الضريبي والإداري بديوان الضرائب ليشمل كافة مراحل التقدير والتحصيل والمراجعة وتبادل المعلومات بين المركز والأقسام المختلفة والولايات والربط الشبكي مع الجهات ذات الصلة.

- التأكيد على وحدة التشريع والإدارة الضريبية بما يمنع تضارب السياسات الضريبية وإزدواج تنفيذ القوانين والتشريعات الضريبية .

ب/ الضريبة على القيمة المضافة:

- تفعيل النص القانوني بالمادة (37 / 4) من قانون الضريبة على القيمة المضافة بشأن الإعفاءات الضريبية الواردة بقوانين أخرى.

- تتم ممارسة سلطة الإعفاءات وفقاً لنصوص قانون الضريبة فقط.

- وضع نظُم محاسبية خاصة لصغار المكلفين.

- الإبقاء على فئات الضريبة الحالية الـ 17% عامة و 30% إتصالات و صفر % صادر.

- تعديل المادة (21 / الفقرة / 1و2) المتعلقة بضوابط الطباعة وإصدار الفاتورة الضريبية والمادة (43 / 4) المتعلقة بعقوبات التهرب الضريبي للحد من مخاطر عدم الإلتزام.

- الإسراع في إجازة قانون الأحكام والإجراءات الضريبية كأساس لتقصير فترة المراجعة بما يحفظ حقوق المكلفين والديوان.

- ضرورة التنسيق مع وزارة الخارجية لتحديد آلية التعامل بالمثل في حالات الإسترداد.

- وضع ضوابط لتحديد الأشخاص والسلع والخدمات والحد الأدني والأعلى لمبالغ الإسترداد على ضوء التنسيق الذي يتم مع وزارة الخارجية بالإضافة إلى تجارب الدول ، ومراعاة التكلفة الإدارية وخصم نسب محددة.

- تطبيق الضريبة على القيمة المضافة على السكر المستورد وفقاً لنص المادة (12) من القانون مع إلغاء تحديد السعر لأغراض حساب الضريبة على القيمة المضافة.

- تكوين لجنة من المختصين من ديوان الضرائب والمؤسسة السودانية للنفط وممثلي الشركات لإجراء الدراسات العلمية لمعالجة مشاكل الضريبة على القيمة المضافة في قطاع البترول.

- عدم تطبيق منشور معالجة الإستيراد على الأشخاص الملتزمين بتقديم الإقرارات الضريبية الصحيحة المدعمة بالمستندات والسجلات والدفاتر وتتم المعالجة وفقاً لما تسفر عنه المراجعة.

- توفير الموارد المالية الكافية من خلال توفير ميزانية منفصلة لمقابلة الحاجة المتزايدة للتسيير والتدريب الداخلي والخارجي ، ورفع الوعي الضريبي من خلال تصميم برامج تدريبية وإصدار مراشد للعاملين والمكلفين والمحاسبين وإقامة الندوات والمحاضرات والورش على المستوى الداخلي وعلى المستوى الخارجي مع ضرورة العمل على توفير فرص تدريب متخصص في مجال الضريبة والمشاركة في المؤتمرات والورش المتخصصة والإطلاع على تجارب الدول ذات الظروف المشابهة للسودان وذلك بالنسبة للقوى العاملة والإستعانة بأجهزة الإعلام الرسمية والخاصة في توعية المجتمع الضريبي.

- إستخـدام وسائل الترغيب والعمل على رفـع الوعي الضريبي من خلال تضمين نظرية الضريبة على القيمة المضافة في المناهج الدراسية بالجامعات.

ج /الجمارك:

- الإبقـاء علـى الهيـكل الحالي للتعريفـة الجمركية على الـواردات بالفئـات (صفر-3%-10%-25%-40%) وإجراء أي معالجات بالتخفيض أو الزيادة بالتحريك بين هذه الشرائح.

- تخفيـض نسبـة الـواردات المعفاة مـن ضريبة الـواردات مـن 40% إلى 25% سنويـاً خلال فترة البرنامـج الخماسي وذلك بمراجعة نصوص الإعفاءات الـواردة بالقوانين الخاصة خصوصاً الجهات التـى إنتهت مراحـل تأسيسها وأصبـح لديها إستثمـارات وممارسات تجارية بحيـث تخضع الواردات الإستثمارية لقانون الإستثمار والورادات التجارية لقانون الجمارك مع مراجعة إعفاءات الجهات التى تتمتع بالحصانات الدبلوماسية لتفعيل مبدأ المعاملة بالمثل.

- إلغـاء ضريبـة التنمية علـى الواردات تدريجياً بواقـع 3% سنوياً خلال الأعـوام 2016 – 2017 - 2018م ثم 4% في عام 2019م.

- إزالـة التمييـز الموجـود في ضرائب الإنتاج علـى الواردات (الرسـم الإضافي) بحيـث تكون الفئات متساوية بين السلع المستوردة والسلع المحلية المثيلة.

- مراجعـة منهجية فرض ضريبة الإنتاج على السلع الصناعية الوطنية لتكـون بصورة إنتقائية لسلع محددة تراعي قدرتها التنافسية مع السلع المثيلة المستوردة.

- العمل على إلغاء الرسوم الجمركية على الصادرات بهدف تشجيع الصادرات ورفع القدرة التنافسية لمعالجـة الخلل في الميـزان التجاري، والإستعاضة عـن ذلك بإجراءات أخرى مثـل تطبيق نظام الكوتة علـى الحديد الخردة أى تحديد كوتة تكفـي لتغطية إحتياجات مصانع الحديد ومن ثم تصدير المتبقى وإعفائه من رسوم الصادر.

- منـع إستخـدام القمح المستورد المدعـوم في إنتاج منتجات أخرى عدا دقيـق الخبز وإعفاء صادرات منتجات الدقيق غير المدعوم من رسوم الصادر.

- الإبقـاء على رسـوم الصادر على الجلود الخام وذلك بهدف تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد وتشجيع الصادرات المصنعة.

- معالجـة الرسـوم الجمركية المفروضـة على المكملات الغذائيـة التي تحمل سمـات علاجية (أسوة بالأدويـة) وفق ما تخلص إليه توصيـات اللجنة الفنية المشتركة بين الجمارك والمجلس القومي للأدوية والسموم.

- مواكبـة المعايـير العالمية في نظم تصنيف وتقييم السلع وفق الإتفاقيـات الدولية التي ترعاها منظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية.

- إعتمـاد خطة رقابـة تستند على تقويم المخاطـر والرقابة الإختيارية للسلـع والموردين لتحقيق درجة عالية من النزاهة والإنضباط.

- تكثيـف الجهـود لوضع آليات الرقابة على السلع المعفاة عبر إجراءات محددة ومن ثم تكثيف عمليات مكافحة التهريب الجمركي.

- توسيـع إستخدام التقنيات الحديثة في مجالات الحاسوب والإتصالات وأجهزة الكشف على البضائع وتطويـر آليـات وأدوات تقليل الزمـن المستغرق في عمليات تخليص السلع من خـلال المراجعة اللاحقة للتخليص والتخليص قبل وصول البضاعة وتطبيق نظام قياس الوقت.

- التأمـين علـى إستمرار السـودان في عضوية الكوميسـا ومنطقة التجارة العربيـة الحرة الكبرى في مرحلة التجارة الحرة (FTA).

- عـدم الدخـول في أي إتحـاد جمركي (الكوميسـا – المنطقة العربيـة الحرة) قبل إكمـال إجراءات وخطـوات إنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية حتى لا يؤثر ذلك على مستوى سقوفات التعريفات الجمركية.

- التحفظ على التوقيع على الشراكة الشاملة مع الإتحاد الأوروبي EPA أو الإتفاقية الإنتقالية ضمن مجموعة الـ ESA في الوقت الراهن.

في مجال الإنفاق:

- توفير الموارد اللازمة لتغطية متطلبات المحافظة على وحدة وسيادة وسلامة وأمن الوطن.

- توجيه الموارد الذاتية والقروض والمنح للإنتاج وفق أولويات البرنامج بالتركيز على القطاع الصناعي في مجالات التعدين – النفط – الصناعات التحويلية.

- التنسيق مع الولايات بهدف توجيه الإنفاق التنموي والتحويلات الجارية للولايات وربطها بأهداف البرنامج.

- المراجعة الدورية للحد الأدنى للأجور بهدف إستمرار المحافظة على الدخول الحقيقية لأصحاب الدخول المحدودة.

- التدرج في إعادة هيكلة الدعم الموجه للمحروقات والقمح والكهرباء بهدف تحويل عائده لصالح أصحاب الدخول المحدودة والفئات الفقيرة من المجتمع.

- تطوير آليات وأدوات الدين الداخلي مع تفعيل تلك الأدوات لتوفير التمويل غير التضخمي لبرنامج التنمية.

- مراجعة وتحديث معايير مؤشرات قسمة الموارد بين المركز والولايات والمحليات بهدف مراعاة التوزيع العادل لفرص النمو والدخل وزيادة الجهد المالي الذاتي للولايات والمحليات.

القطاع النقدي والمصرفي:

- يستهدف البرنامج تخفيض معدل نمو عرض النقود من 11.4% في عام 2015م إلى 8.0% في عام 2019م ويتطلب ذلك تنفيذ حزمة السياسات والإجراءات الملائمة ومن أهمها:

* إصلاح نظام سعر الصرف بما يؤدى إلى إستقرار السعر وذلك بالتأكيد على حرية التعامل بالنقد الأجنبي وتوحيد سوقه وتحديد سعر الصرف وفقاً لتفاعل عوامل العرض والطلب على النقد الأجنبي.

* خفض معدلات التضخم إلى رقم أحادي بنهاية البرنامج عن طريق التحكم في نمو عرض النقود في الحدود الآمنة وبما يمكن من تحقيق معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم المستهدفة.

* مراعاة حدود السلامة في تمويل عجز موازنة الدولة.

* ترشيد سياسة البنك المركزى في شراء الذهب.

* الحد من الضمانات المالية في الموازنة العامة وربطها بتنمية الموارد الحقيقية.

* إعادة تنشيط آليات السياسة النقدية بما في ذلك دور الصكوك في عمليات السوق المفتوحة.

* تفعيل أدوات البنك المركزي للتحكم في السيولة في الاقتصاد عن طريق تنشيط عمليات السوق المفتوحة وإطلاق صندوق إدارة السيولة ومراجعة سياسة تطبيق الإحتياطي النقدي القانوني.

* تطوير القوانين والتشريعات القاضية بتفعيل دور فروع البنك المركزي ومراجعة صلاحياتها لتلعب دوراً أكبر في فترة البرنامج وتطوير وتفعيل عمل المؤسسات المساعدة وتحقيق السلامة المصرفية.

* إحكام تكامل السياسات المالية والنقدية لإستدامة الإستقرار الاقتصادي.

* تركيز التمويل بالعملات الحرة لزيادة الإنتاج والإنتاجية للسلع المستهدفة.

* إنشاء مصارف مشتركة مع شركاء التجارة الخارجية والإستثمار.

* الإستمرار في معالجة الديون المتعثرة بزيادة مخصصات التعثر وتحسين نوعية أصول المصارف وزيادة نسبة كفاية راس المال.

* إستكمال التطورات في مجال التقنية المصرفية ونظم الدفع الإلكترونية وإطلاق مشاريع التقنية المصرفية كمشروع الهاتف النقال وتطوير نظام سراج، بالإضافة إلى إصدار قانون نظم الدفع.

* مقابلة متطلبات الإتفاقيات الإقليمية الخاصة بالمجال المالي والمصرفي.

* إعطاء أولوية لتمويل القطاع الخاص لزيادة الإنتاج السلعي والخدمي، خاصة للقطاع الصناعي بهدف رفع القيمة المضافة من المواد الخام.

* تطوير وتحديث أسس وآليات الرقابة المصرفية.

* زيادة الإحتياطي القانونى بالنسبة للودائع الأجنبية.

* إعادة النظر في التركيبة الحالية للجهاز المصرفي والنشاط والتصنيف القطاعى وذلك بإنشاء مصارف شاملة ومصارف متخصصة تنموية لتمويل مشاريع التنمية والإستثمار والمشروعات الصغيرة لإحداث النمو الشامل.

- العمـل على تنفيذ الأهداف المصرفية الواردة في إستراتيجية البنك المركزي خلال الفترة (2012-2016م) ومراجعتها لتتسق مع الفترة الزمنية للبرنامج الخماسي بالتركيز على الاتى:

* تطوير وترقية الأداء بالمصارف والمؤسسات المالية وبناء قدرات العاملين بها.

* تحقيق ملاءة مالية تتسق مع المستويات العالمية.

* العمـل علـى زيادة الوعى المصـرفي والإنتشار الجغرافي للخدمات المصرفيـة وإحداث نقلة نوعية في التوسع المصرفي وزيادة نسبة التعمق المالي في الاقتصاد.

* تعميق إسلام الجهاز المصرفي والمحافظة على الهويّة المصرفية الإسلامية.

* الإهتمـام بالتمويـل الأصغر والصغير والتمويل ذو البعد الاجتماعي من خـلال تطوير آلياته وقنوات تنفيـذه والعمل على تطبيق إستراتيجية البنك المركزى في مجـال التمويل الأصغر ليصبح آلية رئيسية من آليات النمو الاقتصادي والاجتماعي وأداة من أدوات تحقيق عدالة توزيع الدخل.

* تطويـر الوسائل والأنظمة الرقابيـة على الجهاز المصرفي والمؤسسات الماليـة التي تمارس جزءاً من العمل المصرفي.

* العمـل على توسيع قاعدة الشمول المالي و فعالية أداء السياسة النقدية من خلال زيادة الموارد داخل الجهاز المصرفي.

* وضع حد أدنى مستهدف لمعدل الإدخار والعمل على تحقيقه في ضوء المؤشرات المستهدفة بالبرنامج .

* التنسيـق بين وزارة الماليـة والاقتصاد الوطني وبنك السودان لإخضاع كافة المؤسسات المالية للرقابة حتى يتم إستيفاء مؤشرات السلامة المالية المتعارف عليها عالمياً.

* بناء إحتياطيات خارجية مقدرة من النقد الأجنبي لدى البنك المركزي تكفي لتغطية الإستيراد لعام واحد على الأقل.

- تحسين العلاقات الدولية بما يمكن السودان من الحصول على حقوقة في معالجة ديونه الخارجية في إطار المبادرات الدولية السارية.

- تفعيـل إتفاق الخيار الصفري مع حكومة جنوب السودان والتحرك المشترك معها والإتحاد الافريقى لضمان حصول السودان على إعفاء الديون.

- تقليل مشتروات الحكومة بالنقد الأجنبي وحصر التصديقات للصرف بالنقد الأجنبي حسب الأولويات والضروريات، وبالتالي الحد من شراء أى سلع مستوردة يمكن إنتاجها محلياً.

- ترشيد الضمانات بالعملات الأجنبية.

- العمل على زيادة تدفقات النقد الأجنبي من قطاع الخدمات مثل:

* حث شركات الطيران السودانية الخاصة للدخول في شراكات مع شركات طيران أجنبية.

* العمل على إنشاء مدينة طبية متكاملة من حيث الخدمات وجذب الإستثمار والعمل فيها.

* رفع كفاءة تشغيل الموانئ والمطارات لخفض تكلفة التصدير والإستيراد.

* إعداد دراسة لتحديد رسوم تقديم خدمات الموانئ بما يعكس التكلفة وبما يجعلها أكثر قدرة على منافسة الموانئ المطلة على البحر الأحمر وبما يجعلها جاذبة للتجارة العابرة للدول المجاورة التي ليس لها موانئ بحرية.

* توظيف إحتياطيات النقد الأجنبي لتغطية الفجوات في الإحتياجات الأساسية والضرورية لضمان تحقيق الوفرة ومقابلة الطلب المتزايد منها بصورة مستدامة.

* توسيع برنامج توطين العلاج بالداخل.

- إستمرار شراء الذهب بواسطة البنك المركزي وإتخاذ التدابير اللازمة لإمتصاص آثار التسرب النقدي.

- الإستمرار في إيقاف ضخ النقد الأجنبي لشركات الصرافة إلى أن يستعيد سعر الصرف إستقراره.

- مراعاة التوفيق بين هدف زيادة الإيرادات الجمركية (الإيرادات العامة) وترشيد الطلب على النقد الأجنبي (إستيراد السلع ذات الوزن في التضخم) وتشجيع الصادرات والتنسيق بين السلطات المالية والنقدية وسلطات التجارة الخارجية والجمركية وحكومات الولايات والمركز لضمان عدم تضارب السياسات.

- فتح فروع لمجموعات البنوك والصرافات السودانية في البلدان المستقبلة للعمالة السودانية وفي الدول التي تربطنا بها علاقات تجارية وإستثمارية.

- إنشاء بنوك مشتركة (محلية أجنبية) بالخارج تهدف إلى كسر الحظر وتسهيل حركة التجارة والإستثمار بين السودان وشركائه التجاريين.

- تقييد المدفوعات الجارية للخارج وإصدار ضوابط لتقليل حجم تمويل المصارف للإستيراد لدعم تحقيق هدف تحجيم الطلب على النقد الأجنبي على أن يتم توجيه التمويل المصرفي المتوفر من تمويل الواردات لزيادة الإنتاج لأغراض زيادة الصادرات مع تقليل تكلفة التمويل خاصة من البنوك المتخصصة لهذا الغرض.

- عمل برامج تدريبية للعمالة المحلية لتحل محل العمالة الأجنبية لخفض التحويلات.

- منع طرح أسهم الشركات المسجلة في السودان خارجياً وكذلك منع طرح أسهم الشركات الأجنبية بالداخل.

- تسهيل وتبسيط إجراءات التحويل لمدخرات السودانيين العاملين بالخارج.

- إقامة مكاتب تجارية في البلدان التي تقدم فيها الخدمة (إنتقال الأشخاص الطبيعيين إلى البلد الآخر).

- إقامة شراكات سودانية مع القطاع الخاص أو القطاع العام لشركاء السودان التجاريين.

- وضع ترتيبات لمبادلة الجنيه السوداني باليوان الصيني والريال السعودي والعملات الأخرى لأغراض تسوية المدفوعات.

- التعامل مع البنوك السودانية التي لها إمتدادات في الخارج.

القطاع الخارجي:

التجارة الخارجية:

- إن الإختلال الكبير في الميزان التجاري بعد خروج موارد نفط الجنوب بعد الإنفصال في العام 2011م أدى إلى أن يكون العجز في الميزان التجاري هو المصدر الرئيسي لحالة عدم الإستقرار الاقتصادي التي يعاني منها الاقتصاد الوطني ، فقد أدى العجز الكبير في الميزان التجارى إلى تدهور مستمر في سعر صرف العملة الوطنية والذي أدى بدوره إلى إرتفاع معدلات التضخم.

- يهـدف البرنامج الخماسـي إلى تنفيذ سياسات وإجراءات وإصلاحـات في مجال التجارة الخارجية تـؤدى إلى إستعـادة التوازن بين الصادرات والـواردات ومن ثم تحقيق فائضـ في الميزان التجاري عن طريـق زيـادة حجم الصـادرات السودانية وعلـى وجه الخصوص الصـادرات الصناعيـة كالمنتجات البترولية والصناعات البتروكيماوية وصادرات المعـادن المصنعة كالذهب والنحاس والحديد والكروم والأسمنـت ومواد البنـاء الأخرى وصادرات التصنيـع الزراعي كالسكر والإيثانـول والأعلاف واللحوم المصنعة وصناعة الملبوسات القطنية والصناعات الجلدية وصناعة الصمغ العربي.

- كمـا يستهـدف البرنامج رفع معدلات نمو الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بدرجة أكبر من معدل نمو الواردات تأكيداً لسياسة الإعتماد على الذات ومواجهة العقوبات الاقتصادية.

- يستهدف البرنامج زيادة حصيلة الصادرات البترولية وغير البترولية بالإضافة إلى ترشيد الواردات وتشجيع تدفقـات وتحويلات العاملين بالخارج وزيادة تدفقات الإستثمـار الأجنبي المباشر وإستقطاب مـوارد تمويـل التنمية الميسرة فضلاً عن العمل على زيادة تدفقـات النقد الأجنبي من قطاع الخدمات بما تؤدي إلى إنخفاض العجز في الحساب الجارى من 3.7 مليار دولار في عام 2015م إلى 809 مليون دولار في العـام الأخير للبرنامج 2019م، كما يستهدف البرنامـج تحسن في الميزان التجاري من عجز بنحو 979 مليون دولار في عام 2015م إلى فائض يقدر بنحو 2 مليار دولار في عام 2019م، اما الميزان الكلـي للقطاع الخارجي (اى ميزان المدفوعات) فإنه من المتوقع أن يرتفع من فائض قدره 306 مليون دولار في عام 2015م إلى فائض بنحو 3.9 مليار دولار في العام 2019م.

أهم السياسات والإصلاحات في مجال التجارة الخارجية:

- ضمان حرية التبادل التجاري وإزالة كافة القيود الإدارية التي تعيق حركة الصادرات والواردات.

- متابعـة موقـف تنافسية سلـع الصادرات السودانيـة في الأسـواق الإقليمية والعالمية ومـن ثم إتخاذ السياسـات والإجـراءات اللازمة بالتنسيق مع الـوزارات والولايات المختصة لتعزيـز الموقف التنافسي لسلع الصادرات السودانية في المجالات التالية:

* رفع الإنتاجية الزراعية والصناعية لمستويات الإنتاج العالمى وتخفيض تكلفة الإنتاج.

* تفعيـل دور المجلس القومي للصادرات في مجالات الترويج والتسويق والإندماج والتكامل مع الأسواق العالمية.

* تفعيل آلية متابعة الأسعار العالمية لسلع الصادر السودانية والتنسيق المحكم مع المصارف والجمارك والبنك المركزي للحصول على أفضل الأسعار العالمية للمصدرين ومن ثم توريد كافة حصائل الصادر لحسابات المصدرين بالمصارف المحلية.

* إبتكار سياسات تجارية لتشجيع إنتاج وتصنيع وتصدير السلع المعدنية وتوسيع نطاقها لتشمل المعادن المتوفرة غير المستغلة.

* إعداد وتنفيذ سياسات تجارية داعمة لإنتاج وتصنيع وتصدير السلع غير البترولية وغير المعدنية وخاصة السلع ذات القيمة المضافة العالية.

- إحكام التنسيق مع الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة والأمانة العامة للإستثمار والجهات الأخرى ذات الصلة لتوسيع وتفعيل نشاط المناطق والأسواق الحرة القائمة لتصبح قاعدة للتصنيع من أجل التصدير وإعادة التصدير وجذب الإستثمارات الأجنبية.

- إتخاذ كافة السياسات والترتيبات اللازمة لتوسيع نطاق التجارة العابرة وإعادة التصدير مع دول الجوار التي ليس لها منافذ بحرية (اثيوبيا / دولة جنوب السودان/ تشاد/ افريقيا الوسطى).

- بناء قاعدة لمعلومات التجارة الخارجية للمصدرين والمستوردين وتطوير وتحديث وتقوية نقطة التجارة الخارجية وإنشاء معهد لتدريب المصدرين بالتنسيق مع إتحاد أصحاب العمل وغرفة المصدرين.

- العمل على رفع نسبة التصنيع المحلي في السيارات المجمعة وصناعات التجميع الأخرى بما يؤهلها لتكون سودانية المنشأ تمهيداً لتصديرها للدول المجاورة.

- العمل على جذب الإستثمارات الأجنبية بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة.

- توجيه الإستثمارات الأجنبية لدعم صادرات البلاد.

- التنسيق المحكم بين وزارة التجارة الخارجية ووزارة المالية والاقتصاد الوطنى وبنك السودان المركزي والجمارك والجهات الأخرى ذات الصلة لصياغة وتنفيذ حزمة من الإجراءات غير الإدارية (كالسياسات المصرفية والضرائبية) لخفض فاتورة الإستيراد للسلع غير الضرورية والسلع المنافسة والبديلة للسلع المنتجة محلياً.

- التنسيق مع الجهات ذات الصلة في القطاع الاقتصادي لزيادة الإنتاج والإنتاجية بهدف إحلال الواردات للسلع الرئيسية المستوردة كالمواد البترولية والقمح والسكر بنهاية فترة البرنامج الخماسي.

- متابعة ومراقبة العمل بإتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية (الكوميسا ، الدول العربية) بغرض حماية الصناعة المحلية ومنع الإغراق.

- التنسيق مع الجهات ذات الصلة لاستكمال إنضمام السودان لإتفاقية التجارة الدولية (WTO) .

- تنظيم تجارة الخدمات من خلال:

* تصدير القوى البشرية.

* إنتقال المنتجات الخدمية خارج الحدود.

* تقنين وتوسيع التجارة العابرة للحدود.

محور القطاعات الإنتاجية والخدمية:

كما جاء في مقدمة هذه الوثيقة فإن الهدف المحورى الأول للبرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي هو زيادة الإنتاج والإنتاجية في كافة القطاعات الاقتصادية إلا أن البرنامج قد أعطى الأولوية القصوى لزيادة الإنتاج الصناعي (الإستخراجى والتحويلى) مع التركيز على إنتاج وتصنيع وتصدير السلع التي تستهدف زيادة الصادرات وإحلال الواردات بإعتبار أن هذا القطاع هو المحرك الأساسي للنمو.

القطاع الصناعي:

يستهدف البرنامج مضاعفة قيمة الإنتاج الصناعي خلال فترة البرنامج من حوالى 142 مليار جنيه في العام 2015م إلى نحو 302 مليار جنيه في العام 2019م أى بزيادة تقدر بنحو 112%.

ومن أهم الأهداف والسياسات في القطاعات الفرعية للإنتاج الصناعي:

الصناعات الإستخراجية:

النفط:

الأهداف الكمية لقطاع النفط:

- زيادة إنتاج الخام من 55 مليون برميل في العام 2015م إلى 65 مليون برميل بنهاية البرنامج .
- تكرير حوالى 31 مليون طن سنوياً من خام البترول بمصفاة الخرطوم خلال سنوات البرنامج.
- تكرير حوالى 3.3 مليون طن في العام 2015م من خام البترول بمصفاة الأبيض تصل إلى 5.0 مليون طن بنهاية البرنامج.
- زيادة إنتاج المنتجات النفطية من المصافي (الخرطوم والأبيض) خلال سنوات البرنامج.
- خفض شراء خام الفولة من الشركاء من 7.4 مليون برميل في العام 2015م إلى 5.8 مليون برميل بنهاية البرنامج.
- تصدير الخام من مزيج النيل بزيادة الإنتاج إلى 4.3 مليون برميل في عام 2017م إلى أن يصل 6.8 مليون برميل في العام 2019م.

السياسات المصاحبة:

- تكثيف عمليات الإستكشاف والتنقيب والتطوير وتعميمها في جميع المربعات النفطية وإتباع المنهج الرقابي الفعال.

- تقليص حجم المربعات بتقسيم المساحات الكبيرة إلى مربعات أصغر مع الأخذ في الإعتبار التركيب الجيولوجي للمنطقة وتفادي حجز أراضي كبيرة لمدة طويلة وإعداد الدراسات الفنية للمربعات الجديدة والترويج لها.

- العمل على زيادة سعات مواعين النقل وتوزيع المنتجات النفطية ورفع كفاءتها لمقابلة إحتياجات القطاعات المختلفة مع منح أولوية للقطاعات المنتجة.

- إستكمال البنيات التحتية اللازمة لمقابلة التطور في عمليات صناعة النفط من زيادة مواعين التكرير والتخزين والنقل وتطوير آليات التوزيع وترقية صناعة البتروكيماويات.

- العمل بنظام الحوافز الإستثمارية التي تعمل على جذب القطاع الخاص للعمل في قطاع النفط وإختيار الشركات النفطية ذات المقدرة الفنية والمالية والخبرة السابقة في مجال النفط والترويج للمربعات غير المخصصة.

- تفعيل دور الشركة الوطنية (سوداپت) في شركات التشغيل المشتركة في الرقابة الفنية والمالية ومتابعة العمليات.

- العمل على توفير الأمن لتمكين المستثمرين وشركات النفط الأجنبية القيام بعملياتها بفعالية بالتنسيق مع الجهات المختصة.

- إستخدام الأساليب العلمية الحديثة لتقليل الفاقد والمحافظة على البيئة في مراحل الصناعة النفطية وخفض التكلفة.

- العمل على إعداد قائمة القوانين واللوائح والخطط التي تنظم العمل بقطاع النفط ودراسة مدى إتساقها مع التشريعات والقوانين واللوائح العامة بالدولة وتحديث وتطوير القوانين الإستثمارية لجذب المستثمرين.

- وضع الترتيبات اللازمة لزيادة الإنتاج وزيادة نصيب الحكومة لتلبية حاجة المصافي عن طريق الشراء من الشركاء.

- تنفيذ المشروعات التنموية بمناطق البترول لتعزيز الإستقرار ورفع المستوى المعيشي للسكان بمواقع البترول.

- توسعة وتطوير مصفاة الخرطوم والترويج لإنشاء مصفاة بورتسودان الجديدة وتنويع صناعة البتروكيماويات.

- وضع الضوابط المنظمة لرصد الإستهلاك الفعلى للمنتجات النفطية بالولايات لضمان التخطيط السليم لإنسياب الإمدادات ورفع الوعي لدى المواطنين تجاه ترشيد إستهلاك الطاقة عن طريق الحملات الإعلامية.

- العمل على تطوير ورفع كفاءة الطاقات التخزينية الإستراتيجية والإلتزام بالمواصفات العالمية القياسية.

- الإلتزام بالمعايير والمواصفات القياسية للمحروقات والسعي لتطبيق نظام مواصفات وطني يواكب التطورات العالمية.

- تشجيع الصناعات المحلية البتروكيماوية وتلك التي ترتبط بعمليات إستكشاف وإنتاج البترول وتوفير الفرص لها للمساهمة في تطوير قطاع النفط وإيجاد الحلول للمعوقات الخاصة بها.

- تبني نظام معلوماتي متكامل قادر على إنتاج معلومات دقيقة ويُمكِّن من تأمين وحفظ وتبادل المعلومات بين الجهات ذات الصلة بسهولة ويسر.

- العمل على وضع النظم التي تكفل إستمرارية وتكامل التدريب بقطاع النفط مع تبني نظام المسار المهني والجدارات في تحديد الإحتياجات التدريبية وإستخدام أحدث وأكفأ الأساليب لإستقطاب الموارد البشرية ورفع كفاءتها.

- تبني الوسائل التي تمكن من ربط مخرجات التعليم بإحتياجات سوق العمل في القطاع النفطي.

- السعى لضمان حقوق الدولة وحماية المستثمرين في مجال صناعة النفط والغاز وإتباع قواعد الحوكمة السليمة والرقابة على المواصفات للخامات والمنتجات النفطية وتفعيل دور المراجع الداخلي والرقابة

المالية وزيادة الوعي العام بقواعد الضبط الداخلي وتطبيق السياسات المحاسبية المتعارف عليها دولياً والملائمة لمتطلبات صناعة النفط بالسودان.

- العمل على وضع رسالة إعلامية تعزز تحقيق أهداف القطاع وتساهم في الترويج والإستثمار والحفاظ على الثروة النفطية وتأمينها وتعكس دور القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- العمل على الإيفاء بمستحقات الشركاء في مجال النفط ومقابلة الإلتزامات الحكومية بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة.

- العمل على حماية البيئة والموارد الطبيعية والحفاظ على سلامة العاملين في صناعة النفط والحد من الحوادث وفقدان الأرواح والممتلكات بتكثيف إجراءات السلامة والرقابة البيئية.

- عقد الورش والسمنارات لرفع الوعى بأهداف البيئة والسلامة والصحة للعاملين في صناعة النفط ولعامة الجمهور.

المعادن والصناعات المعدنية:

المعادن:

الأهداف الكمية لقطاع المعادن:

- إستهداف زيادة الإنتاج من خامات المعادن والمحاجر على النحو التالي:

* الذهب من 76 طن في العام في بداية البرنامج إلى 103 طن في العام بنهاية البرنامج.
* الكروم من 60 الف طن في العام في بداية البرنامج إلى 80 الف طن في العام بنهاية البرنامج.
* الحديد من 350 الف طن في العام في بداية البرنامج إلى 500 الف طن في العام بنهاية البرنامج.
* الكلنكر من 4 مليون طن في في العام بداية البرنامج إلى 6 مليون طن في العام بنهاية البرنامج.
* المنجنيز من 35 الف طن في العام في بداية البرنامج إلى 46 الف طن في العام بنهاية البرنامج.
* الكاولين من 40 الف طن في العام في بداية البرنامج إلى 60 الف طن في العام بنهاية البرنامج.
* الجبص من 160 الف طن في العام في بداية البرنامج إلى 200 الف طن في العام بنهاية البرنامج.
* ملح الطعام من 60 الف طن في العام في بداية البرنامج إلى 80 الف طن في العام بنهاية البرنامج.

* الفلسبار من 40 الف طن في العام في بداية البرنامج إلى 60 الف طن في العام بنهاية البرنامج.

* النحاس من 10 الف طن في العام في بداية البرنامج إلى 70 الف طن في العام بنهاية البرنامج.

السياسات المصاحبة:

- زيادة إنتاج المعادن وتوطين صناعتها محلياً وتنمية القدرات التعدينية لأغراض الصادر وخلق فرص للتشغيل في قطاع التعدين.

- تنمية وتطوير قاعدة بيانات قطاع المعادن وتوفير البنيات التحتية بمواقع الإنتاج ومعينات العمل والنقل والترحيل وتحسين عمليات تسويق المعادن للحصول على أسعار مجزية.

- زيادة معدل الإستثمار الأجنبي المباشر وزيادة إستثمارات القطاع الخاص الوطني.

- إعادة إستخلاص الذهب من المخلفات الترابية.

- تدريب وتأهيل الكوادر في مجال الجيولوجيا وهندسة التعدين والإهتمام بصحة المعدنين والعاملين في مجال التعدين الأهلي ووضع سياسات للحد من مخاطر الزئبق.

- تقنين نسب الإنتاج بين الحكومة والشركاء ومراجعة قانون الثروة المعدنية ولائحة التعدين الأهلي وتنظيم التعدين التقليدى ومكافحة التهريب وضمان إنسياب الإنتاج عبر القنوات الرسمية ومراجعته من وقت لآخر لضمان حصول السودان على حقوقه في الموارد الطبيعية الناضبة.

- تقوية التقنيات المستخدمة في الإستكشاف المعدني.

- تكثيف إستغلال الإحتياطيات من المعادن ومواصلة البحث والإستكشاف والتطوير عن معادن أخرى واعدة.

- تطوير المعامل المحلية لزيادة القيمة المضافة للمعادن برفع نسبة الإستخلاص والتركيز وتشجيع إستخدام تقنيات إستخلاص الذهب بالطرق النظيفة لزيادة الإنتاج.

- منح مربعات إمتياز جديدة للشركات وعلى وجه الخصوص الشركات الوطنية في مجال الذهب والمعادن الأخرى وفق المعلومات الجيولوجية المتوفرة.

- المساهمة في تنمية المجتمعات المحلية بمناطق إنتاج المعادن وتوظيف الكوادر الوطنية.

- تشجيع المصارف للدخول في تمويل مشاريع التعدين.

- معالجة الإشكالات الأمنية في بعض مواقع الإنتاج والعمل على توفير الإستقرار في مناطق إنتاج الكروم.

- بناء قدرات العاملين وتحسين نظم الإدارة والتشغيل ووصلها بالنشاط البحثي والمعلوماتي.

- تنظيم وتنمية وتطوير العمل بالمحاجر ومعالجة المواد المحجرية بغرض الإرتفاع بقيمتها المضافة.

- إدخال مواد جديدة تزخر بها البلاد مثل الجير كمادة خام تدخل في صناعة السكر والجلود والمنسوجات والمباني وغيرها.

- تصنيع مادة الطين الصلصال الذى يدخل كمكون أساسي في مادة البنتونايت التي تستخدمها آليات حفر الآبار لأغراض إستخراج المياه والنفط.

- تطوير مادة العطرون لإنتاج مادة كلور الصودا.

- تصنيع مادة ملح الطعام للإستعمالات المختلفة ومن أجل توفيره لدول الجوار خاصة دولة جنوب السودان.

- إنتاج الطوب الحراري والتوسع في إنتاج السيراميك وغيره من المواد غير المعدنية لأغراض البناء والتشييد والتصدير.

- زيادة إنتاج الأسمنت من 6.5 مليون طن في عام 2015م إلى أكثر من 7 مليون طن في عام 2019م.

- زيادة إنتاج السراميك من 15 مليون متر مربع في عام 2015م إلى 19 مليون متر مربع بنهاية البرنامج.

الصناعات الأخرى: (التصنيع الزراعى ،توطين الصناعات الهندسية المتنوعة.....الخ)

أ/ الصناعات الغذائية:

- رفع إنتاج السكر من 984 الف طن في عام 2015م إلى 1.5 مليون طن في عام 2019م.

- رفع إنتاج الزيوت النباتية من 280 الف طن في عام 2015م إلى 360 الف طن في عام 2019م.

- رفع إنتاج الدقيق من 1.7 مليون طن في عام 2015م إلى 2 مليون طن في عام 2019م.

- زيادة إنتاج المياه الغازية، البسكويت، العصائر...الخ.

- تصنيع وتصدير اللحوم (المذبوحة والمصنعة).

الصناعات الهندسية:

تحقيق زيادة متفاوتة في إنتاج الصناعات الهندسية وتوطينها (السيارات/التراكترات/الآلات الزراعية/معدات الرى المحورى/ البصات/ حديد التسليح / الثلاجات/ مكيفات الهواء/ منتجات حديدية).

صناعات أخرى:

- رفع إنتاج الأدوية (بدرة، سوائل، أقراص، كبسولات).

- رفع إنتاج الصناعات الكيميائية نسبياً (أكسجين، أكسيد النتروجين ، ثاني أكسيد الكربون، الإيثانول، صابون البدرة، البوهيات).

- زيادة إنتاج وتصنيع وتصدير الجلود والمصنوعات الجلدية.

- التوسع في صناعة الغزل والنسيج والملبوسات القطنية الجاهزة.

- زيادة في إنتاج الطباعة والتغليف خاصة الكراس والكتاب المدرسي بنسبة 80%.

- تصنيع وتصدير الصمغ العربي.

السياسات المصاحبة:

- وضع إستراتيجية قومية لنهضة صناعية تغير تركيبة الاقتصاد الوطني تعتمد على نتائج المسح الصناعي والدراسات التشخيصية والخريطة الإستثمارية وبناء قدرات القطاع الخاص الصناعي بإدخال نظم تخطيط الإنتاج والقوى العاملة (الإستفادة من الخبرات المتخصصة) وزيادة الدخل بإستهداف تجزئة الأسواق الداخلية والخارجية وإدخال نظم الجودة الكلية في إنتاج السلع والخدمات المساعدة.

- تشجيع الصناعات الصغيرة وربطها بالتمويل الأصغر.

- خفض تكلفة الطاقة (الكهرباء، الوقود، الفيرنس) وخفض تكلفة مدخلات الإنتاج المستوردة عن طريق تخفيض التعرفة الجمركية بالإضافة إلى تخفيض تكلفة المدخلات الزراعية المحلية.

- إجازة التشريعات التى تحمي القطاع الصناعي في مجال الإغراق والمنافسة والإحتكار.

- تكوين شراكات بين القطاع الخاص والقطاع العام.

- تأهيل المصانع المتعطلة وإعادتها لدورة الإنتاج وعلى وجه الخصوص في مجال صناعة الغزل والنسيج وصناعة الزيوت النباتية والمصنوعات الجلدية.

- عمل برنامج للتخلص من المصانع التي تجاوزت عمرها الإفتراضى وقلت تنافسيتها بسبب التقادم.

- إعادة تعيين الأصول الصناعية في فترات محددة وإعتماد ذلك عند حساب الإهلاك.

- تشجيع قيام وحدات للبحوث الصناعية وتطويرها (تقنياً).

- وضع حصص لإنتاج صناعات محددة للتصدير ومساعدتها في حل المشاكل التي تواجهها.

- توجيه المشتريات الحكومية نحو الإنتاج الوطني (الملبوسات – الأحذية - السلع الغذائية).

- تأهيل المناطق الصناعية القائمة وانشاء مناطق صناعية مؤهلة.

- الإستمرار في سياسة الخصخصة في الصناعات الناجحة وإستغلال عائدها في صناعات أخرى مثل الأسمدة، الصناعات الهندسية، البتروكيماوية، البنيات الأساسية.

- ضرورة إضفاء مرونة أكثر في سوق العمل الوطني عن طريق التوصل إلى أنظمة اقتصادية عادلة لتنظيم كيفية وشروط توظيف العاملين أو إنهاء خدماتهم في حالة توقف المصانع أو إغلاقها أو تعطلها.

-التصدي للظاهرة الخطيرة المتمثلة في إحلال العنصر البشري الوطني بعمالة رخيصة وماهرة ومنضبطة وذلك عن طريق:

* عمل دورات تدريبية لترقية مفاهيم العاملين نحو زيادة الكفاءة الإنتاجية وترقية الإنتاج مع ربطها بالحوافز المادية والمعنوية.

* إتاحة الفرصة للتأهيل والتدريب الخارجي للكوادر الفنية والمهنية لمواكبة التطورات العالمية.

* إنشاء مراكز للتدريب الصناعي لرفع قدرات العاملين مع إستجلاب خبراء للتدريب على التقنيات الحديثة والمتطورة وإنشاء مدينة للمعلومات والتقنيات الحديثة.

- جذب الإستثمار الأجنبي وربطه بالمناطق الصناعية وتشجيع قيام الصناعات بالمناطق الحرة.

- الإهتمام بالخدمات المرتبطة بالصناعات (التعبئة، التخزين، التبريد).

- وضع تشريعات تكفل الحماية للصناعات المحلية (قانون دعم المنتجات الصناعية).

- العمل بنظم الحوافز السعرية وغير السعرية لتشجيع تصنيع وتصدير المنتجات الوطنية ذات القيمة المضافة العالية والإستفادة من مراكز أبحاث الأغذية والبحوث الصناعية في تحسين نوعية السلع المصنعة.

- تنمية وتطوير الصناعات التقليدية المنتشرة في المناطق المختلفة مثل الجلود والنسيج وتجفيف الأغذية والأعمال اليدوية والفلكلورية والسلع الثقافية.

- توفير المخزونات الكافية من المواد الخام والوسيطة.

- إستخدام التقانات الحديثة في تكرير وإنتاج الزيوت النباتية عالية الجودة.

- تشجيع قيام صناعة التعليب والتغليف بالتعاون بين القطاع العام والخاص.

- بناء المدن الصناعية والأسواق الحرة وتنظيم الأسواق.

- تنمية وتطوير مراكز البحث والمعلومات وتبني الإبتكارات والمبادرات الواعدة لتطوير الصناعة.

- توفير مخزون إستراتيجي في حدود نصف الإستهلاك السنوي بإنشاء الأوعية التخزينية الحديثة.

- تشجيع الإستثمارات الجديدة لإنتاج وتصدير زيوت عالية التكرير بأحدث التقانات وتوفير وتيسير التمويل اللازم للتشغيل من نافذة مصرف التنمية الصناعية مع زيادة تمويل شراء الحبوب الزيتية.

- تنشيط الإتفاقيات الثنائية مع الدول الصديقة والشقيقة.

- إعداد برامج للترويج لسلع الصادر الصناعي.

- إنشاء شركات مساهمة عامة حكومية بمشاركة القطاع الخاص المحلي والأجنبي لإنتاج سلع وخدمات يعزف القطاع الخاص عن إنتاجها خاصة للصادرات اما لرأسمالها الكبير أو لتقانتها غير المتوفرة لديه مثل صناعة الرقائق الإلكترونية والزجاج والبتروكيماويات وفي حالة عدم شراكة القطاع الخاص تقوم الدولة بإنشاء المشروع.

- سـداد رأسمـال بنك التنمية الصناعية بأكمله وبناء قـدرات العاملين به ليتمكن المصرف من تقديم التمويل اللازم الرأسمالي / التشغيلي بهدف زيادة الإنتاج والإنتاجية في القطاع الصناعي.

- دعم بنك النيلين للتنمية الصناعية وتركيز نشاطه التمويلي للقطاع الصناعي.

القطاع الزراعي:

يستهـدف البرنامج الخماسي زيادة الإنتـاج والإنتاجية في القطاع الزراعـي بشقيه النباتي والحيواني بمـا يحقق أهداف البرنامج الرامية إلى تجسير الفجوة في الميزان التجاري (زيادة الصادرات وإحلال الـواردات) وتحقيق زيادة ملموسة في العرض الكلي للسلع الغذائية بغرض تحقيـق إستقرار أسعارها تخفيفاً لأعباء المعيشة وتحسيناً لمستوى الدخول الحقيقية للمواطنين.

يُقـدر البرنامـج زيادة قيمـة الإنتاج الزراعي (النباتـي والحيواني) من نحو 206 مليـار جنيه في عام 2015م إلى نحو 425 مليار جنيه في عام 2019م بمعدل نمو سنوي يبلغ في المتوسط 6.8%.

الإنتاج الزراعى النباتى:

الذرة:

زيادة إنتاج الذرة من 5.6 مليون طن في موسم 2015م إلى 9.5 مليون طن بنهاية البرنامج في 2019م والإنتاجيـة مـن 277 كجم/فدان في القطاع المطـري في بداية البرنامـج إلى 430 كجم/فدان بنهاية البرنامج بنسبة زيادة 55%.

الدخن:

رفـع إنتاج الدخن من 890 ألف طن في موسـم 2015م إلى 1.2 مليون طن بنهاية البرنامج والإنتاجية من 148 كجم/فدان في بداية البرنامج إلى 169 كجم/فدان بنهاية البرنامج بنسبة زيادة 14%.

القمح:

يستهدف البرنامج رفع الإنتاج من 1.0 مليون طن في موسم 2015م إلى 3.4 مليون طن بنهاية البرنامج في 2019م والإنتاجية من 1190 كجم/فدان في بداية البرنامج إلى 1619 كجم/فدان بنهاية البرنامج بنسبة زيادة 36%.

القطن:

رفع إنتاج القطن من 500 الف طن في موسم 2015م إلى 882 ألف طن بنهاية البرنامج 2019م والمحافظة على الإنتاجية بنسبة ثابتة في حدود 1000 كجم/فدان في بداية البرنامج إلى 1000 كجم/ فدان بنهاية البرنامج بنسبة ثابتة.

السمسم:

زيادة إنتاج السمسم من 400 ألف طن في موسم 2015م إلى 1.8 مليون طن بنهاية البرنامج 2019م والإنتاجية من 133 كجم/فدان في بداية البرنامج إلى 500 كجم/فدان بنهاية البرنامج بنسبة زيادة 276%.

الفول السودانى:

زيادة الإنتاج من 1.0 مليون طن في موسم 2015م إلى 1.5 مليون طن بنهاية البرنامج 2019م والإنتاجية من 200 كجم/فدان في بداية البرنامج إلى 250 كجم/فدان بنهاية البرنامج بنسبة زيادة 25%.

زهرة الشمس:

زيادة الإنتاج من 125 ألف طن في موسم 2015م إلى 1.1 مليون طن بنهاية البرنامج 2019م والإنتاجية من 500 كجم/فدان في بداية البرنامج إلى 1200 كجم/فدان بنهاية البرنامج بنسبة زيادة 140%.

السياسات المصاحبة:

- الإستمرار في سياسة الإصلاح المؤسسي بإعادة هيكلة وزارة الزراعة وإدارات المشاريع المروية القومية إلي جانب قيام هيئات لإدارة النشاط الزراعي في الولايات النيلية (الشمالية ونهر النيل وسنار والنيل الأبيض) وفي جنوب كردفان.

- إدخال نظم الزراعة الحديثة في المشاريع المروية الحالية (الجزيرة / الرهد / حلفا / السوكي / طوكر / القاش / مشاريع النيلين الأبيض والازرق والشمالية ونهر النيل).

- تطويـر وتحديـث الزراعة بالقطـاع المطري الآلي والتقليـدي بهدف زيادة الإنتاجيـة وتوفير البنيات الأساسية اللازمة (الطرق الفرعية والمياه) وتوفير التقاوي المحسنة والتمويل ومكافحة الآفات.

- تنفيذ مخرجات إستراتيجية تنمية وتطوير القطاع المطرى التقليدى.

- تحفيز زيادة إنتاج وتصدير سلع الأمن الغذائي(اللحوم، السكر، زيوت الطعام والقمح).

- العمل على تخفيض الفاقد الزراعي.

- تفعيل قوانين وإجراءات حماية وتنمية الموارد الطبيعية.

- محاصرة أثر الحصار الاقتصادي على القطاعات الزراعية الحيوية.

- تفعيل ورفع إمكانات جهاز المخزون الإستراتيجي للمحاصيل الهامة مثل القمح، الذرة والدخن.

- تفعيل قانون منع الإحتكار وقانون الإغراق.

- التوسـع في زراعـة القطـن في القطاعـين المروي والمطـري في ضـوء الإنتاجية العاليـة التي تحققت بإستخدام البذور المحورة وراثياً.

- تنويع الإنتاج الزراعي والتوسع في الإنتاج البستانى عالي القيمة.

- التوسع في إنتاج الأعلاف لسد الفجوة المحلية.

- التوسع في إنتاج المحاصيل الواعدة (فول الصويا، والذرة الشامية) في القطاع المروي والمطري بغرض التصدير.

- العمـل علـى إنتهاج سياسة التنويع والتكثيف الزراعي وتخفيض تكلفـة الإنتاج والإستفادة من العروة الصيفية في الولايات النيلية.

- إدخال الحيوان في الدورة الزراعية في المشاريع المروية على أن تقوم الدولة بتنفيذ مشروعات نموذجية في هذا الشأن بالشراكة مع القطاع الخاص.

- تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادته بالمشاريع القائمة.

- الحد من إستحواذ الإسكان والصناعة وقطاع الإنشاءات على الأراضي الزراعية.

- نشـر تطبيقـات الحزم التقنيـة الأكثر مواءمـة للإنتاج التجـاري وتشمل المزج بين الكثافـة النباتية والأسمدة وتحضير الأرض والبذور المحسنة وإستخدام التكنلوجيا الحديثة (كالتسطيح بالليزر).

- ربط الإنتاج الزراعى النباتي والحيواني بالصناعة والتصدير.

- العمل على تشجيع مزارعي القمح بإعلان أسعار مجزية لمحصول القمح قبل فترة كافية.

- العمل على رفع كفاءة العمليات الزراعية.

- توفـير الإسناد الخدمي للقطاع الزراعي وخدمات الوقاية – الإرشاد – المعلومات تحسين المراعي – تدريب وبناء القدرات على النحو أدناه:

* تبنى تقانات حصاد المياه لإستقرار وزيادة الإنتاج.

* مساعدة تنظيمات المنتجين في الحصول على تقانات وتمويل وتسويق أفضل.

* التوسـع في تطبيقات البحوث الزراعيـة وتوطين التقانات والنماذج الناجحـة لاسيما نظام الزراعة بدون حرث Zero Tillage كنظام أثبت فعاليته.

* تنمية وتطوير القطاع المطري التقليدي.

* التأكيد على إعتماد سياسة التأمين الزراعي ضد المخاطر الطبيعية والتمويلية.

- السعـي لرفع كفاءة الأداء بالمشاريع القائمة والعمل على تكامل الإنتاج الزراعي والحيواني والتصنيع الزراعي.

- توفير التقاوي المحسنة ذات الإنتاجية العالية لمحاصيل الفول السوداني- السمسم- الدخن-القمح.

- العمل على خفض تكلفة الإنتاج عن طريق كهربة المشاريع المروية وتجميعها.

- الإستمرار في سياسة تشجيع زراعة القمح والقطن لزيادة نسبة الإكتفاء الذاتي وتقليل الواردات من القمح وزيادة حجم الصادر من القطن عن طريق تقديم الأسعار التشجيعية لمنتجي السلعتين.

- حمايـة الحبـوب الزيتية المنتجـة محلياً من هبـوط الأسعار بصورة حـادة من خـلال إستعمال آلية الجمارك.

- تشجيع الإستثمار والشراكات الذكية مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي في القطاع الزراعي في مجالات الإنتاج والتسويق والصادر.

- إستهداف التكامل بين القطاعين الزراعي والصناعي بالتركيز على المحاصيل الرئيسية وما تتطلبه من سياسات إصلاح وبنيات تحتية مادية وتقنية (السكة حديد والطرق الفرعية والطاقة) وخدمات ضرورية ومساعدة (الصحة والتعليم والمياه والحماية الاجتماعية) وبحوث ودراسات في مجالات الإنتاج وزيادة القيمة المضافة بالتصنيع والتسويق والتخزين والنقل والتوزيع.

- إصلاح نظم التسويق وربطها ببورصات للسلع في الاسواق الرئيسية.

- زيادة رأسمال البنك الزراعي لتوسيع مظلة المستفيدين.

- الإنتشار السريع والمتدرج لمؤسسات التمويل الأصغر في الولايات لدعم وتمويل صغار المنتجين النشطين خاصة النساء.

- توفير التمويل الميسر للمزارعين في الزمان والمكان وبالقدر المطلوب بواسطة الجهاز المصرفي.

- رفع إنتاجية الذرة سنوياً من خلال تطبيق حزمة تقنية كاملة بإستخدام الأسمدة وتوفير التقاوي المحسنة ذات الإنتاجية العالية في القطاع المروي والقطاع المطري الآلي والتقليدي في مساحات كبيرة.

- رفع إنتاج الدخن من خلال إستخدام التقاوي المحسنة وتطوير تقنيات حصاد المياه الحقلي والري التكميلي.

- زيادة إنتاج القمح من خلال إستصلاح أراضي التروس العليا بولايتى الشمالية ونهر النيل ويتطلب ذلك الآتى:

* توفير الإستثمارات الرأسمالية.

* توفير التقاوي المحسنة ذات الإنتاجية العالية.

* تحريك الشراكة مع مراكز البحوث الزراعية العالمية لإنتاج التقانات والبذور.

* القيام ببرنامج تعبوي للمنتجين.

* إعـلان الأسعـار التشجيعية للقمح في الأول من أغسطس من كل عام حتـى يستطيع المزارع أن يرتب أوضاعه ويتفاعل مع الأسعار المعلنة.

* تحديد الجهات المشترية للقمح من المزارعين ومراكز الإستلام والربط مع المطاحن.

* العمل على خفض تكلفة الإنتاج عن طريق كهربة المشاريع المروية وتجميعها.

- زيادة إنتاج القطن من خلال:

* إعـداد خريطـة صنفية للقطن تحقـق التوازن بين العرض والطلب للنوعيات المختلفـة على مستوى الإحتياجات المحلية وإحتياجات التصدير مع عودة الدورة الزراعية التأشيرية لتحديد مساحات محددة للزراعة بأصناف معينة لتفادي عملية الخلط.

* دعم إنتاج القطن المطري والذي يتسم بالتكلفة المعقولة والجودة العالية.

* دعـم البحـوث الزراعيـة لإستنباط أفضـل الأصناف من الأقطـان ذات الصفـات الغزلية المتميزة والمحصول الوفير، وكذلك إستنباط أصناف جديدة تصلح للإستهلاك المحلي.

* تشجيـع البحـث العلمي في الهندسـة الوراثية واعمال القوانين وتنفيذها في هـذا المجال والعمل على تطبيق نظام المقاومة الحيوية في الأصناف الطويلة التيلة للتصدير.

* إنتهاج سياسة سعرية لإنتاج القطن تشجع المنتجين مع إعلان الأسعار مبكراً في كل موسم.

* ربـط الأسعـار بالإلتزام بالجـودة وإستخدام التقانـات الحديثة والتمويل الزراعـي وإنشاء صندوق لتركيز أسعار القطن.

* التوسع في إستخدام بذور القطن المحورة وراثياً.

- زيادة إنتاج الحبوب الزيتية من خلال:

* توفير التقاوي المحسنة ذات الإنتاجية العالية.

* تشجيـع الإستثمـار والشراكـات الذكية مع القطـاع الخاص المحلـي والأجنبي في الإنتـاج والتسويق والصادر.

- حمايـة الحبـوب الزيتية المنتجـة محلياً من هبـوط الأسعار بصورة حـادة من خـلال إستعمال آلية الجمارك.

- التوسع في حصاد المياه الحقلي والري التكميلي لزيادة الإنتاجية في القطاع المطري التقليدي.

- إستخدام الميكنة الزراعية في التحضير والحصاد.

- إدخال محصول السمسم في القطاع المروي.

- إختيـار عينات مـن قصب السكر بطريقة علميـة تتلاءم مع التربة والمناخ ولهـا القدرة على مقاومة الأمراض والآفات.

- تطبيق الحزم التقنية الحديثة في ري وحصاد قصب السكر.

- تكـرار مشروع أمطار بالولاية الشمالية والمشروع القطرى والمشروع اللبناني بولاية نهر النيل كنماذج للزراعة الحديثة المروية من نهر النيل ومن المياه الجوفية.

- متابعـة تنفيـذ مشروع مبـادرة السودان لتحقيق الامـن الغذائى العربى التي تتضمـن إنتاج وتصنيع وتصدير (اللحوم / السكر/ زيوت الطعام/ القمح).

الإنتاج الحيواني:

- زيادة قطيع الأبقار من 30.2 مليون رأس في بداية البرنامج إلى 31.5 مليون رأس في نهاية البرنامج.

- زيادة قطيع الضأن من 40 مليون رأس في بداية البرنامج إلى 41 مليون رأس في نهاية البرنامج.

- زيادة قطيع الماعز من 31 مليون رأس في بداية البرنامج إلى 32 مليون رأس في نهاية البرنامج.

- زيادة قطيع الإبل من 4.8 مليون رأس في بداية البرنامج إلى 4.9 مليون رأس في نهاية البرنامج.

منتجات الثروة الحيوانية:

- زيادة إنتاج اللحوم من 1.48مليون طن في عام 2015م إلى 1.54مليون طن في نهاية البرنامج.

- رفع إنتاج الألبان من 4.9 مليون طن في عام 2015م إلى 7.9 مليون طن في نهاية البرنامج.

- رفع إنتاج الأسماك من 0.11 مليون طن في عام 2015م إلى 0.13 مليون طن في نهاية البرنامج.

- رفع إنتاج الدواجن من 0.06 مليون طن في عام 2015م إلى 0.08 مليون طن في نهاية البرنامج.

- زيادة إنتاج البيض من 0.05 مليون طن في 2015م إلى 0.07 مليون طن في نهاية البرنامج.
- رفع إنتاج الجلود من 26.0 مليون قطعة في 2015م إلى 26.9 مليون قطعة في نهاية البرنامج.

صادرات الثروة الحيوانية:

يستهدف البرنامج تصدير اللحوم المذبوحة والمصنعة (Processed Meat) بدلاً عن صادرات الحيوانات الحية وذلك عن طريق إنشاء 6 مصانع لتصنيع وتصدير اللحوم في كل من الأبيض/ القضارف / كوستى / أم درمان / نيالا/ الفاشر.

صادر اللحوم:

- رفع صادر لحوم الأبقار من 13.860 طن في عام 2015م إلى 16.846 طن في نهاية البرنامج.
- رفع صادر لحوم الضأن من 16.170 طن في عام 2015 م إلى 19.655 طن في نهاية البرنامج.
- رفع صادر لحوم الماعز من 693 طن في عام 2015م إلى 842 طن في نهاية البرنامج.
- رفع صادر لحوم الإبل من 138 طن في عام 2015م إلى 168 طن في نهاية البرنامج.

الحيوان الحي:

- زيادة صادر الأبقار من 23 الف راس في عام 2015م إلى 34 الف رأس في نهاية البرنامج.
- رفع صادر الضأن من 5.3 مليون راس في عام 2015م إلى 7.7 مليون رأس في نهاية البرنامج.
- رفع صادر الماعز من 250.1 ألف راس في عام 2015م إلى 366.3 ألف رأس في نهاية البرنامج.
- رفع صادر الإبل من 192 الف راس في عام 2015م إلى 282 الف رأس في نهاية البرنامج.

الجلود:

رفع صادر الجلود المصنعة من 12.52 مليون قطعة في 2015م إلى 18.33 مليون قطعة في نهاية البرنامج.

التطعيم:

- مكافحة الأوبئة بتوفير 85 مليون جرعة في 2015م و 115 مليون جرعة في نهاية البرنامج.
- زيادة اللقحات المنتجة من 110 مليون جرعة في عام 2015 م إلى 161 مليون جرعة في نهاية البرنامج.

السياسات المصاحبة:

- بناء قاعدة بيانات حديثة توضح التعداد الحقيقى لاعداد الثروة الحيوانية بإجراء المسح الحيواني.

- إجـراء مسوحـات ميدانية لتوفـير معلومات عـن حركة الأسواق بالبـلاد والحصول علـى البيانات الإحصائية التناسلية والإنتاجية للمواشي السودانية وربطها بشبكة وزارة الثروة الحيوانية.

- إبتكـار الوسائل الملائمـة للإستفادة القصوى من الإمكانيات الإنتاجية الموجـودة حالياً لزيادة إنتاج الألبان.

- تحسين المكون الوراثى لحيوان اللبن وتحسين بيئة ومدخلات الإنتاج لزيادة الإنتاجية.

- التعاون مع حكومة جنوب السودان لتسهيل الدخول للمراعى الطبيعية وان يشمل ذلك حملات مشتركة لمكافحـة امراض الحيوان والإستفادة من إمكانية التوسع في المراعى في الولايات غير الحدودية لجذب الثروة الحيوانية من مناطق التماس لداخل البلاد.

- التركيـز علـى زيادة الاعـلاف الخضراء خاصـة في مناطق ولاية نهـر النيل، الشماليـة، والجزيرة (نماذج مشاريع الراجحي، شركة أمطار ، شركة دال، مشاريع غرب أم درمان) وإدخال تربية الحيوان في المشاريع المروية وفي الزراعة المطرية الآلية.

- إدخال الحيوان في الدورة الزراعية في المشاريع المروية.

- تحديـث نظـم تغذيـة الحيوان برفـع كفـاءة المراعي من البـذور المحسنـة وإنتاج الأعـلاف المركزة والإستفادة من مخلفات الصناعة والزراعة وتحسين السلالات وصحة الحيوان وذلك لرفع كفاءة إنتاج الوحدة لزيادة القيمة المضافة من صادرات الثروة الحيوانية ومشتقاتها.

- توسيع قاعدة تقديم الخدمات المالية لقطاع الثروة الحيوانية وتوجيه نسبة مقدرة من التمويل الأصغر لقطاع الدواجن والأسماك إنتاجاً وتصنيعاً.

- تحفيـز الشراكة بـين القطاع العام والقطاع الخاص في إنتاج الأمصـال واللقاحات وفي مجال بحوث الحيوان.

- تشجيع الشراكات الإستراتيجية في مجال تصنيع وتصدير اللحوم وخدمات الصادر وتنظيم الأسواق.

- تقوية البنيات التحتية والخدمات المساندة للثروة الحيوانية عن طريق:

* توسيع أوعية التخزين (الجاف- المبرد).

* توفير حظائر -رفع الكفاءة في الموانئ القائمة- تفريغ الموانئ من الحاويات بتحديد فترة محددة.

* إنشاء المزيد من المحاجر الصحية .

* تشجيع تصنيع اللحوم الحمراء وتصديرها بإستخدام علامات تجارية.

- توفير التمويل متوسط وطويل الأجل واستقطاب رؤوس الأموال من المنظمات الدولية والإقليمية لمشاريع تربية الحيوان وإنتاجه وإنشاء أسواق حديثة تشجع الشركات المتخصصة في مجال التسويق بغرض الصادر.

- وضع ضوابط تنظيمية في الأسواق المحلية لتضييق دائرة الوسطاء بين المنتج والمستفيد النهائي (المصدر).

- نشر تقنيات نقل الاجنة والتلقيح الإصطناعي والتشخيص بالموجات الصوتية.

- تأصيل السلالات المحلية وتحسينها بالإنتخاب وتسجيلها كملكية فكرية وإنتاج سلالة محلية لإنتاج الألبان واللحوم وتطبيق المواصفات العالمية وضبط جودة المنتجات الحيوانية.

- توطين النحل ومنتجاته.

- إجراء التجارب العلمية لتعزيز خدمات البحث العلمي والإرشاد في مجال الإنتاج الحيواني والخدمات البيطرية.

- إدخال التقانات المجازة لزيادة الإنتاج والإنتاجية وحماية القطيع القومي وتمكين الرعاة والمنتجين من بناء قدراتهم والحصول على الخدمات المساندة والمعلومات اللازمة لمواكبة التحولات والمتغيرات على كافة الأصعدة.

- تغطية الإحتياجات المحلية باللقاحات الملائمة وإجراء البحوث والدراسات لإنتاج لقاحات جديدة من المعزولات المحلية (على أن تكون مسالمة للبيئة وذات جدوى اقتصادية ووقائية عالية) بهدف توطين صناعة اللقاحات وتصدير الفائض.

- تحسين الخدمات البيطرية والمحافظة على صحة القطيع القومي.

- تحسين القدرات التنافسية لصادرات الماشية واللحوم والتي تقتضي تطبيق نظم الجودة الشاملة وتطوير وسائل الترحيل والتبريد وأعمال التقنيات العلمية الحديثة المتعلقة بطرق الكشف والتحليل عن متبقيات الأدوية والملوثات والتخزين.

- إكمال البنى التحتية الخاصة بالجلود وتحسين الإنتاج.

- إجراء المسح الميداني لماشية اللبن وتصنيع المنتجات وتنظيم برنامج حصاد الألبان في الريف ورعاية تنظيمات منتجي الألبان.

- توطين صناعة الأمهات في قطاع الدواجن.

- تنفيذ خارطة إستخدامات الأراضي بالبلاد وخاصة المراعي والمحميات الطبيعية ومسارات الرحل.

- تأهيل المسالخ القائمة وإكمال النواقص حتى تواكب المواصفات والمقاييس العالمية وكذلك تطبيق نظم الهاسب HACCP والممارسات التطبيقية الجيدة GMP والعمل على منح شهادات الأيزو ISO وضبط الجودة من مراكز متخصصة.

- تشجيع الشراكات الإستراتيجية في مجال الإنتاج وخدمات الصادر وتحقيق الإكتفاء الذاتي من المنتجات الحيوانية.

- تشجيع إنتاج اللحوم البيضاء (الدواجن والأسماك) وتطبيق حوافز إضافية لإنشاء مشاريع إنتاج الدواجن والأسماك بغرض خفض الأسعار وتخفيف أعباء المعيشة.

- دعم بنك الثروة الحيوانية ليقوم بدوره المرتجى في توفير التمويل اللازم لتنمية قطاع الثروة الحيوانية.

الغابات:

- مضاعفة إنتاج وصادرات الصمغ العربي من 150 الف طن في عام2015م إلى 300 الف طن في العام 2019م.

- رفع صادر الصمغ العربي من 73 الف طن في عام2015م إلى 200 الف طن في العام 2019م.

- إعداد وتنفيذ خطة إستراتيجية ودراسات جدوى تفصيلية تستهدف تنفيذ مشروعات لتصنيع الصمغ العربى وتصديره كمدخل إنتاج نهائى لمختلف الصناعات والإستخدامات بدلاً عن تصديره كمادة خام.

السياسات المصاحبة:

- حمايـة القطاع الشجـري وتنميته (تعويض الفاقـد جراء إنفصال الجنوب) وتفعيـل قانون مكافحة التصحر وحماية الغطاء النباتي و تصميم وتنفيذ خطة إستخدمات الأراضي وتفعيل الصندوق القومي لمكافحة التصحر.

- تنسيق سياسات إستخدامات الطاقة من الكتلة الحية مع الطاقات التقليدية (غاز الطبخ).

- متابعـة تطبيـق زراعة الغطاء الشجرى بواقع 5% و 10% في المشاريـع المروية وفي مناطق الزراعة الآلية على التوالي وتعميم قانون الأحزمة الشجرية.

- إعادة حصر ومسح حزام الصمغ العربي وتقنين حيازات الهشاب للمزارعين وتقوية جمعيات الصمغ العربي.

- توفير التمويل الأصغر لصغار المنتجين.

- إنشاء البنيات التحتية في حزام الصمغ العربي.

- تحديد وتقنين مناطق لزراعة الجاتروفا بالصرف الصحي.

- العمل على إستصدار شهادة الجودة والمواصفة والمنشأ لمنتجات الغابات المختلفة.

- توطين صناعة نشر الأخشاب في السودان بواسطة القطاع الخاص.

- توفير المعينات ورفع القدرات بالتدريب والإرشاد والنصح وتعميم التجارب الناجحة.

محور البنيات التحتية:

يستهـدف البرنامج إعادة تأهيل البنيـات والهياكل التحتية وتوسيعها بالتركيز علـى الكهرباء والسكة حديـد وقنوات الـري بالإضافة إلى إكمال الطـرق الجارية والجسور والطـرق الفرعية المتصلة بمواقع الإنتاج والأسواق والموانئ ويشمل ذلك:

الكهرباء:

- إضافـة توليـد جديد (مائي ، حـراري ، طاقة رياح ، طاقة شمسية) بسعـة 4.190 ميقاواط لمقابلة الطلب المتوقع خلال الفترة 2015-2019م.
- توفير الطاقة الكهربائية اللازمة من مصادرها المتنوعة وخفض تكلفتها لدفع عجلة الإنتاج القومي.
- مـد الشبكـة القومية للكهرباء لكل ولايـات السودان وتوصيـل الكهرباء لكل المشاريـع المروية النيلية ومناطق أحواض المياه الجوفية (الحوض الرملي النوبي / حوض ساق النعام ... الخ).
- إضافـة خطوط نقـل بطول 6.499 كيلومتر لتوسعـة الشبكة القومية لتشمل مواقـع الإنتاج الزراعية والصناعية ومناطق التعدين والولايات خارج الشبكة.
- رفع نسبة المستفيدين من الكهرباء من 34.2% في العام 2015م إلى 49% في العام 2019م.
- إضافـة 405 ميقـاواط مـن محطة كهربـاء الفولة وتوصيـل الكهرباء إلى ولايات كردفـان ودارفور بالإستفادة من الغاز المصاحب لإنتاج البترول من حقلى نيم وبليلة.
- إضافة 600 ميقاوط من محطة توليد بورتسودان البخارية (فحم حجرى).
- إضافة ثمانية وحدات غازية بسعة 800 ميقاواط من محطة التوليد الغازى بولاية الخرطوم.
- توصيل الكهرباء من بابنوسة إلى المجلد بطول 35 كيلو متر.
- توصيل الكهرباء من أبوجبيهة إلى لقاوة بطول 298 كيلو متر.
- توصيل الكهرباء من كلوقى إلى هيبان بولاية جنوب كردفان بطول 80 كيلو متر.
- توصيل الكهرباء من الروصيرص إلى الكرمك بطول 240 كيلو متر.
- توصيل الكهرباء من أم روابة إلى أبو جبيهة بطول 179 كيلو متر.

- توصيل الكهرباء من ربك إلى نيالا بطول 980 كيلو متر.
- توصيل الكهرباء من بورتسودان إلى القضارف بطول 270 كيلو متر.
- إكمال محطة كهرباء الفولة.
- إكمال محطة كهرباء كوستي.
- توليد 53 ميقاواط من النفايات.
- توفير الإمداد الكهربائي لولايات شمال وجنوب وغرب دارفور بإضافة 150 ميقاواط ديزل بعد الربط بالشبكة القومية.
- زيادة توليد خزان سنار من 15 إلى 26 ميقاواط.
- توليد 186 ميقاواط من الخلايا الشمسية.
- توليد 40 ميقاواط من طاقة المساقط المائية الصغيرة.
- توليد 40 ميقاواط من الكتلة الحيوية.
- تحويل طلمبات الري من الديزل إلى الكهرباء في 144 مشروع على طول 628 كيلومتر على ضفتي النيل بولاية نهر النيل تمتد من شندي حتى البحيرة و 180 مشروع بالولاية الشمالية ومن مروي حتى وادي حلفا على مسافة 1000 كلم على ضفتي النيل و 129 مشروع بولاية النيل الابيض.

السياسات المصاحبة:

- توفير إحتياجات البلاد من الطاقة الكهربائية والمحافظة على إستقرار التيار الكهربائي وتطوير خدمات تسويق الكهرباء.
- التركيز على توفير إحتياجات الطاقة الكهربائية للقطاعات الإنتاجية في الزراعة والصناعة والثروة الحيوانية والتعدين والخدمات الأساسية.
- نشر إستخدام الطاقات البديلة في الريف (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) بدلاً من الإعتماد على الطاقة الحرارية.
- ترشيد إستهلاك الطاقة الكهربائية وتقليل الفاقد في مراحل إنتاج الطاقة الكهربائية المختلفة وفي شبكات النقل والتوزيع.

- تشجيع الإستثمار في مجال توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية.

- الإهتمام بمشروعات الربط الكهربائي مع دول الجوار دعماً للإستقرار الكهربائى وخفضاً للتكلفة.

- تنظيم ومراقبة أنشطة التوليد والنقل والتوزيع لضمان جودة التيار الكهربائي وحماية المستهلك والمحافظة على البيئة وإعمال إحتياطيات السلامة وفق المعايير العالمية.

- بناء قدرات العاملين وتشجيع البحث العلمي والتطبيقي في قطاع الكهرباء والسدود.

- متابعة تنفيذ مشروعات التوليد الكهربائي (محطة كهرباء الفولة – محطة كهرباء كوستى)، ومد الشبكة القومية وإنشاء محطات معزولة بالولايات وربط عواصم الولايات والمدن الكبيرة بالشبكة القومية للكهرباء.

- تشجيع التوليد الخاص بإعتماد سياسات وقوانين وإتفاقيات شراء الطاقة وتقديم حوافز وتعريفة مميزة للمستثمرين الوطنيين والأجانب.

- الوصول لإتفاق مع دولة جنوب السودان لإمداد محطة توليد كهرباء كوستي بالوقود.

- مراجعة السياسات الاقتصادية في قطاع الكهرباء بهدف تشجيع القطاعات الإنتاجية وترشيد إستهلاك القطاع السكني والتأكيد على سياسة التشغيل التجاري لشركات الكهرباء لضمان مقابلة الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية بصورة مستدامة مع جودة تقديم خدمات الكهرباء.

بنيات وهياكل الري:

-تأهيل البنيات الأساسية والخدمات بمشروع الجزيرة والرهد وحلفا والسوكي وتأهيل بنيات الري.

- زيادة مساحات القطاع المروي من 4 مليون فدان إلى حوالي 7 مليون فدان (3 قنوات ري رئيسية من سد مروي وسد الروصيرص وسد أعالي عطبرة وستيت) بالإضافة لإستغلال موارد المياه الجوفية المتجددة (الحوض الرملي النوبي وحوض ساق النعام).

- إعادة تأهيل البنيات الأساسية والخدمات بمشروع الجزيرة وتشمل:

* خزان سنار.

* ترعتي الجزيرة والمناقل.

* أبواب القناطر الرئيسية وأبواب الفم والترع الصغرى وأبواب أبو عشرين.

* كهربة طلمبات الديزل وتأهيل الطلمبات الكهربائية.

* توفير شفاط عائم لإزالة الإطماء من الترع الرئيسية.

* انشاء وتأهيل مراكز نقل التقانة والإرشاد بالمشروع.

- تأهيل البنيات الاساسية لمرافق الري (الرهد-حلفا- السوكي).

- تأهيل خزان خشم القربة.

- تأهيل طلمبات مينا.

- تأهيل أبواب القناطر الرئيسية وأبواب الفم وأبواب الترع الصغرى وأبواب أبو عشرين.

- صيانة بنيات الري في الولايات النيلية (الشمالية ونهر النيل والنيل الابيض وسنار).

- تأهيل بنيات الري في 6 مشاريع كبيرة بالولاية الشمالية و 10 مشاريع بولاية نهر النيل بالإضافة إلى المشاريع المنتشرة على طول 628 كيلومتر على ضفتي النيل الأبيض (129 مشروع) بالإضافة إلى 29 مشروع بولاية سنار.

- مشروعات إدارة الري.

- تأهيل نقاط التحكم والرصد.

- تأهيل الإدارة العامة لعمليات الري.

- إعادة تأهيل وتعمير مشروعي دلتا القاش ودلتا طوكر.

السياسات المصاحبة:

- رصد وجمع وتحليل البيانات الهيدرولوجية للنيل وفروعه لتحديد حجم الموارد المائية وإستخداماتها وكذلك الأمطار والمياه الجوفية ومياه الأودية والخيران.

- إجراء الدراسات الفنية والاقتصادية لمشروعات الموارد المائية بما يحقق الإستغلال الأمثل وتحقيق الأمن المائي.

- الإستمرار في تأهيل بنيات وهياكل الري (بمشاريع الجزيرة والسوكى والرهد وحلفا الجديدة).

- التوسع في عمليات الري الفيضي في القاش وطوكر ومشروعات السدود والحفائر لحصاد مياه الأمطار ولإستغلال المياه الجوفية المتجددة.

- السعي للمحافظة على حقوق السودان من مياه النيل ودفع التعاون الإقليمي بين دول حوض النيل.

- إستغلال المياه المخزونة بالسدود في التوسع الزراعي.

- تبني تقانات نظم الري الحديثة والتوسع في إستخداماتها بالمناطق المختلفة بالسودان.

- ترشيد إستخدام المياه عن طريق إستخدام التقانات الموائمة وزيادة الوعي المائي من خلال الوسائل العلمية والتربوية والإعلامية.

- التأكد من أن سحب المياه الجوفية من الخزانات الرسوبية الضحلة لايتجاوز معدلات التغذية السنوية لتحقيق السحب الآمن.

- السعى لتكامل إستخدامات الأراضى مع تخطيط تنمية الموارد المائية تحقيقاً للعدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية.

- إدارة الفيضانات بالكفاءة المطلوبة تقليلاً لمخاطرها على الأفراد والممتلكات والمنشآت.

- دعم البحوث التطبيقية والتدريب المستمر للعاملين في مجال الموارد المائية مع تحديث الأجهزة المستخدمة في قياسات المياه.

- الإهتمام بالتشريعات والقوانين المتعلقة بإستخدامات المياه وتقوية آليات التنسيق بين الأجهزة المختلفة في المركز والولايات.

- زيادة الإنفاق الحكومي على البحث العلمي في مجال الموارد المائية.

قطاع النقل:

في مجال السكة حديد:

- يهدف البرنامج إلى الإستمرار في تنفيذ برنامج إعادة تأهيل السكة حديد إلى جانب البدء في مشروع تحديث السكة حديد (سكك حديد الألفية الثالثة) (إنشاء الخطوط المزدوجة بالإتساع القياسي وتشغيل القاطرات بالطاقة الكهربائية).

- تنفيذ برنامج السكة حديد على النحو التالي:

* تأهيل 1213 كيلو متراً من الشبكة الحديدية.

* تشييد 1919 كيلو متراً خطوط موازية بالإتساع القياسي.

* توفير 66 وابور بضاعة و 30 قطار ركاب و 38 وابور مناورة و 3000 عربة بضاعة.

في مجال النقل والطرق والجسور:

- تنفيذ الطرق والجسور التالية بنهاية البرنامج:

* الطرق المستمرة بطول 2980 كلم بما في ذلك طريق الإنقاذ الغربي.

* طريق أم درمان بارا.

* الطريق الدائري بجنوب كردفان بطول 198 كلم.

* الطرق الفرعية المستمرة للنهضة الزراعية بطول 108 كلم.

* مشاريع التأهيل الجديدة بطول 426 كلم.

* تحويل 18 مزلقان إلى عبارات بطريق الجيلي/ شندي / عطبرة.

* دراسات الجدوي والتصميم للطرق والجسور الجديدة.

- زيادة الطاقة الإستيعابية للموانيء البحرية.

- زيادة طاقة النقل البحري للركاب والأمتعة والسيارات بنسبة تصل إلى 50% بنهاية البرنامج.

- رفع الطاقة الاستيعابية للموانيء النهرية.

- إعادة تأهيل الخطوط الجوية السودانية.

- إعادة تأهيل الخطوط البحرية السودانية.

السياسات المصاحبة:

- إكمال الطرق القومية العابرة للولايات لتعزيز التنمية الولائية.

- ربط خطة قطاع النقل والطرق والجسور بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية القومية للدولة.

- إكمال تنفيذ مشروع مطار الخرطوم الدولي الجديد والمطارات الأخرى.

- الإستفادة من المهابط والموانيء الجوية بالولايات في حركة نقل البضائع والركاب وعبر الحدود.

بنية الأسواق:

يستهدف البرنامج :

إعـادة بناء هياكل ونظم الأسواق في مستوياتها وطبيعتهـا المختلفة بما يؤدى إلى تركيز الأسعار وزيادة حصة المنتج من الدخل ويتطلب ذلك تنفيذ السياسات التالية:

* إنشاء بورصات للسلع الرئيسية وربطها بمراكز بحوث ودراسات التسويق وشبكة المعلومات والإتصالات.

* توسيع أوعية التخزين (الجاف- المبرد).

* رفع الكفاءة في الموانيء القائمة وتفريغها من الحاويات بتحديد فترة محددة.

السياحة:

يستهدف البرنامج :

- رفع نسبة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي .

- زيادة عائد السياحة في ميزان المدفوعات والمالية العامة والتشغيل.

السياسات:

- تطويـر وسائل ووسائط الترويج والإعلام للتعريف بالإمكانات السياحية ونشر ثقافة السياحة داخلياً وفتـح منافذ ترويجية داخلية وخارجية وتشجيع القطاع الخاص لإقامـة المنشآت السياحية مع التركيز على المشروعات الرائدة.

- العمل مع الجهات المعنية لتأهيل البنيات التحتية ذات الصلة بالسياحة في السودان.

- إجـراء المسح السياحـي لإعداد الخطة السياحيـة الحاكمة والخارطة الإستثماريـة وحجز الأراضي للمشروعات السياحية.

- نشـر الثقافـة الوطنية ودعـم العلاقات الخارجية مـن خلال التعريـف بتاريخ البـلاد وإسهامه في الحضارة والمعرفة.

- المحافظة على الحياة البرية وتنميتها وجعلها مورداً إقتصادياً وتطوير المحميات القائمة.

- رفع قدرات العاملين وزيادة العمالة الوطنية بالقطاع السياحي وإعداد الكوادر الفنية اللازمة لإدارة وتشغيل المرافق السياحية.

- تفعيل العلاقات والإتفاقيات الدولية في مجال السياحة والآثار والحياة البرية وإبرام إتفاقيات جديدة.

- مراعاة جودة الخدمات السياحية والرقابة الشاملة وتطبيق النظم واللوائح ورصد جوائز للجودة.

- تأمين وحماية المناطق السياحية والآثار ومكافحة تهريبها.

- إزالة التقاطعات التشريعية بين مستويات الحكم المختلفة والتي تحد من تحقيق التنمية السياحية الشاملة.

البيئة:

يستهدف البرنامج تحسين مستوى البيئة على المستوى القومي والولائي والمحلي عبر السياسات التالية:

* إعداد إستراتيجية للمحافظة على الموارد الطبيعية الناضبة والمتجددة لترشيد إستخدام عناصرها وتنميتها بصورة مستدامة مع مراعاة التعاون في هذا المجال مع دولة جنوب السودان ودول الجوار.

* دراسة الآثار البيئية المرتبطة بالمشاريع التنموية وتقييم المردود البيئي والحصول على شهادة (الأيزو) وتقييم الأثر البيئي لتحقيق الناتج الفعلي من المشروعات دون الإضرار بالبيئة.

* تطوير التشريعات والقوانين في مجال البيئة بما يتفق مع الإلتزامات الدولية ومواكبة المستجدات.

* إعتماد مبدأ الشراكة الذكية بتفعيل التعاون والتنسيق مع الشركاء محلياً واقليمياً ودولياً.

* إستخدام وسائل الإعلام المختلفة لإبراز أهمية المحافظة على مكونات البيئة الطبيعية وتوازنها وإستدامة تنميتها.

* تطوير المفاهيم البيئية من خلال المناهج التعليمية بالتنسيق مع جهات الإختصاص.

* إنشاء مركز تدريب قومي متخصص في مجال البيئة والتنمية العمرانية.

* العمل على إيجاد مصادر تمويل إضافية.

المواصفات والمقاييس:

- يهدف البرنامج إلى زيادة تنافسية السلع السودانية وفقاً للمستويات الدولية في مجال المواصفات والمقاييس.

- يهدف البرنامج لتحقيق الجودة والمواصفات القياسية في الإنتاج الوطني للوصول إلى مرحلة الوثوقية والمرجعية الدولية ونشر ثقافة التقييس في المجتمع.

السياسات:

- العمل على تعميم إستخدام النظام المتري في كافة المجالات الإنتاجية والإستهلاكية والتجارية والخدمية وإلغاء العمل بالأنظمة غير المترية.
- تبادل الخبرات والمعارف الدولية في المواصفات والمقاييس.
- تنمية الموارد البشرية بالتأهيل والتدريب وصقل القدرات.
- ربط المواصفات بالتخطيط السليم والبحث العلمي وتوفير سبل المعرفة المختلفة.

الإرصاد الجوي:

يهدف البرنامج إلى رفع كفاءة الأداء في مجال الإرصاد الجوي إلى المستوى الدولي وذلك بتأهيل وتحديث شبكة الرصد على المستوى الافقي والرأسي وتحديث شبكة الإتصالات لتغطي كافة أنحاء القطر.

السياسات:

- تأهيل وتحديث شبكة الرصد على المستوى الافقي والرأسي وتحديث شبكة الإتصالات لتغطي معظم أنحاء القطر والمناطق النائية التي لم تحظ بتركيب محطات الرصد.
- بناء القدرات والتدريب لمواكبة التوسع في شبكة الرصد والتقنية الحديثة.
- تقوية العلاقات مع المؤسسات ذات الصلة بخدمات الهيئة العامة للإرصاد الجوية.
- إستيعاب سياسات وخطط وبرامج الدولة في التنمية والإستثمار وإدارة الكوارث الطبيعية.
- صيانة وإنشاء محطات الرصد.

الإتصالات وتقانة المعلومات:

يستهدف البرنامج:

- رفع نسبة المواطنين المستفيدين من خدمات الإتصالات وتقانة المعلومات والبريد.
- ربط كافة أرجاء البلاد بمستوى عال من خدمات الإتصال المختلفة.

السياسات:

- توسيع شبكات الإتصالات لتغطية جميع أنحاء البلاد.
- تهيئة البنيات التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات.
- تشجيع الصناعة الوطنية للإتصالات وتقانة المعلومات.
- مراجعة القوانين واللوائح التي تنظم النشاط في قطاع الإتصالات وتقانة المعلومات بما يؤدي إلى تطوير أداء القطاع.
- بناء القدرات في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات.
- تنفيذ تطبيقات تكنولوجيا المعلومات.
- تسويق خبرات المؤسسات التقانية وإنجازاتها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.
- تشجيع القطاع الخاص للإستثمار في مجال التعليم التقني والتقاني.
- الإلتزام بأخلاقيات التعامل في مجال الإتصالات وتقانة المعلومات وإحترام حقوق الملكية الفكرية.
- تشجيع إستخدام المصادر المفتوحة ونظمها.
- تنفيذ سياسات أمن المعلومات وبناء الثقة في الخدمات الإلكترونية.
- إستهداف المناطق الريفية الأقل نمواً بتوصيل خدمات الإتصالات.
- الإستفادة القصوى من الطيف الترددي كثروة قومية.
- تفعيل وتشجيع التعاون الدولي والإقليمي في مجال الإتصالات وتقانة المعلومات.

محور الخدمات والرعاية الاجتماعية:

يستهدف البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي تحقيق النمو الاقتصادي مع العدالة الاجتماعية وضمان العيش الكريم لكافة المواطنين وإقامة دولة الرعاية الاجتماعية وذلك عن طريق تنفيذ السياسات التالية:

* إعداد وتنفيذ مشروعات الإستراتيجية القومية لمناهضة الفقر لخفض نسبة الفقر إلى أقل من 35% بنهاية البرنامج.

* ضمان جودة التعليم الأساسي ومجانيته للجميع بنهاية فترة البرنامج.

* ضمان توفير الرعاية الصحية الأولية المجانية للمواطنين والتغطية الشاملة للتأمين الصحى للجميع بنهاية فترة البرنامج.

* توفير مياه الشرب النقية لكافة المواطنين.

* إعداد برامج وتنفيذ سياسات وإجراءات ومعالجات تستهدف تخفيف أعباء المعيشة بصورة ملموسة.

* إعطاء أسبقية قصوى لتوفير السلع الأساسية المستوردة وهى: القمح، السكر، الزيوت النباتية، الأدوية، المواد البترولية وتوجيه الموارد الكافية لإنتاجها لرفع مستوى الإكتفاء الذاتى منها.

* السيطرة على إرتفاع أسعار السلع الضرورية من خلال إنتهاج سياسات التدخل المرشدة في السوق بإستخدام أدوات السياسة المالية والنقدية الملائمة وإستخدام المخزون الإستراتيجي في التحكم في عرض السلع.

* إنشاء شراكات فاعلة مع القطاع الخاص لإستيراد السلع الضرورية مع العمل على إنشاء شركات المساهمة العامة والجمعيات التعاونية لإستيراد هذه السلع وضمان توزيعها العادل.

* تطوير أداء ديوان الزكاة بما يفي بإحتياجات الشرائح الضعيفة المستهدفة في مجال الخدمات الأساسية.

* تطوير أداء الأوقاف.

- تشجيع منظمات المجتمع المدني العاملة في مجالات التكافل الاجتماعي (مؤسسة الشهيد، مشروعات المسئولية الاجتماعية بالشركات الكبرى) وتمكينها من توسيع دائرة نشاطها.

- تقوية وتوسيع ومراجعة دور الشبكات والآليات الحالية للحماية الاجتماعية بهدف تقديم الحماية الاجتماعية اللازمة للفئات المستهدفة وتشمل المجلس الأعلى للأجور، الصندوق القومي للمعاشات، الصندوق القومي للتأمينات الاجتماعية، ديوان الزكاة، الاوقاف، الصندوق القومي لدعم الطلاب، الصندوق القومي للتأمين الصحى،الصندوق القومي للإسكان الشعبى، مجانية العلاج للأطفال بالحوادث، مجانية العلاج للمرضى المحتاجين لغسيل الكلى، مؤسسة الشهيد، مؤسسات المجتمع المدنى، مشروعات المسئولية الاجتماعية بالشركات الكبرى، الدعم المالي المباشر للأسر الفقيرة.

الخدمات الاجتماعية:

يستهدف البرنامج إستكمال تنفيذ أهداف الألفية الثالثة في مجالات الصحة والتعليم ومياه الشرب النقية.

الصحة:

- تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية المجانية للجميع ورفع نسبة التغطية للتأمين الصحي بنهاية فترة البرنامج من 37% إلى 70% بنهاية البرنامج بإدخال شرائح الأطفال والامهات وتلاميذ المدارس والتوسع في القطاع الخاص.

- مجانية العلاج للأطفال بالحوادث، مجانية العلاج للمرضى المحتاجين لغسيل الكلى.

- ضمان توفير العلاج للمصابين بمرض الملاريا بنهاية البرنامج.

- إجراء المسوحات الوبائية بنهاية البرنامج.

- توفر خدمات الرعاية الصحية للسكان المتأثرين بالحرب بنسبة لاتقل عن 85% بنهاية البرنامج.

- توفير 80% من المخزون الإستراتيجى الدوائي للطوارئ بالولايات بنهاية البرنامج.

- تغطية كل مدارس الأساس بالولايات بالحزمة الأساسية لخدمات الصحة المدرسية بما في ذلك المراحيض ووسائل الصرف الصحي المناسبة بنهاية البرنامج.

- انشاء 5 مستشفيات مرجعية (الأبيض، الضعين، القضارف، عطبرة، الجنينة) بنهاية البرنامج.

السياسات المصاحبة:

- إجـراء المسوحات للأمراض الوبائيـة وذلك بتعزيز بناء قاعدة البيانـات والمعلومات الصحية ونشر الوعي والتثقيف الصحي.

- التركيـز علـى مكافحة الملاريـا والبلهارسيا وغيرها مـن الأمراض المستوطنـة والوبائيات وأمراض السرطـان والكلـي وحالات سوء التغذيـة لدي الأطفال والحوامـل من الأمهات ودعـم الأبحاث الطبية والباحثين في مجالات الصحة العامة واصحاح البيئة.

- التوسـع في الصحـة الوقائية (تعزيز منتجات الألبـان ودقيق المخابز بالإضافـات الغذائية، تشجيع استهلاك الملح الغني باليود، مكافحة الملاريا، مكافحة الدرن ، تطعيم الأطفال ، مكافحة البلهارسيا، سوء التغذية في مدارس الأساس (توفير وجبات مجانية) والإهتمام بالصحة الأولية.

- تطوير المستشفيات المتخصصة والتعليمية.

- تطوير العلاج والتشخيص عن بعد لتستفيد منه الولايات التي ينقصها الأخصائيين.

- تطويـر وبناء النظام الصحـي اللامركزي وقدرات العاملين في المجال الصحـى وبناء المدن الطبية بعواصم الولايات بغرض توطين العلاج في الداخل.

- تقويـة إدارات ونظـم الطوارئ الطبية والعمـل الإنساني وتوفير الاجهزة والمعـدات والمعينات الطبية للوحدات الطبية بالمركز والولايات.

- خفض مسببات وفيات الأمهات والأطفال دون سن الخامسة بالعمل على تهيئة بيئة العمل بالمستشفيات الريفية ودعم مراكز التغذية العلاجية والعلاج بالمركز والولايات.

- وضع نظام للمتابعة والتقويم على المستوى الاتحادي والولائي.

التعليم:

- ضمان جودة التعليم الأساسي ومجانيته للجميع بنهاية البرنامج.

- تحسين أجور المعلمين وبناء قدراتهم بالتدريب والتأهيل المستمر.

- إستكمال إجلاس كل التلاميذ وتحويل مباني كل المدارس إلى مواد ثابتة بنهاية البرنامج.

- الوفاء بإلزامية تعليم الأساس للجميع بنهاية البرنامج.

- إنشاء 2000 فصل دراسى بنهاية البرنامج.

- توفير 800 منحة دراسية بنهاية البرنامج.

- رفع قدرات 12000 معلم ومعلمة بنهاية البرنامج.

السياسات المصاحبة:

- تحسين البيئة المدرسية عن طريق صيانة مباني المدارس، إجلاس الطلاب.

- رفع مستويات التعليم في كافة المراحل.

- العمل على تحقيق التوازن في فرص التعليم بين الولايات وبين الجنسين وإعطاء عناية خاصة بتعليم ذوي الحاجات الخاصة والأطفال المتأثرين بالنزاعات والكوارث الطبيعية.

- إنشاء معاهد تأهيل وتدريب المعلمين.

- إستكمال عملية البناء الهيكلي للتعليم العام في إطار الحكم الإتحادي وتحسين البيئة المدرسية لتكون جاذبة للمعلم والطالب في جوانبها الصحية والغذائية والمناشط المدرسية وإدخال الحاسوب.

- ربط الجامعات بقضايا ومتطلبات المجتمع في التنمية وفرص التشغيل والإستخدام.

- تمكين الطلاب من الإلمام باللغات الحية وإستخدامات الحاسب الآلي وتوفير الكتب المرجعية والدوريات وتأصيل المناهج الجامعية.

- دعم مراكز البحث والمعلومات والدراسات وإنشاء مراكز تميز في عدد من الجامعات المختارة وتحسين أوضاع المعلمين وبيئة العمل.

- تركيز الجهود لتوسيع الكليات المهنية والتقنية للتخصصات الوسيطة خاصة الطبية والهندسية والمعلوماتية والتي تأثرت بالهجرة خارج البلاد وهي ضرورية لسد الفجوة في هذه المهن.

- التوسع في إنشاء المدارس الفنية والتقنية العليا.

- الإستمرار في تنفيذ برامج محو الامية.

مياه الشرب والصرف الصحي:

- ردم الفجوة بين الإستهلاك الحالي لإمدادات مياه الشرب وبين الحاجة الفعلية لسكان الحضر والريف بتوفير خدمات مياه بمعدل 90 لتر من المياه النقية للفرد يومياً بمناطق الحضر و 25 لتر من المياه النقية للفرد بمناطق الريف بنهاية البرنامج.

- إنشاء 1000 محطة مياه جوفية و 1500 مضخة يدوية و 300 محطة مياه صغيرة بالإضافة إلى 50.000 مرحاض منزلي و 1200 مرحاض مدرسي بنهاية البرنامج.

السياسات المصاحبة:

- السعي الجاد لردم الفجوة بين الإستهلاك الحالي لإمدادات مياه الشرب وبين الحاجة الفعلية لسكان الحضر والريف لتأمين خدمات المياه.

- التوسع في قطاع مياه الشرب لتحقيق أهداف الألفية وإعادة توطين النازحين والعمل بنظام إستعادة التكلفة في مرافق المياه مع تحسين نوعية المياه وكفايتها.

- تشجيع القطاع الخاص للإستثمار في خدمات مياه الشرب والصرف الصحي وتسهيل الإدارة الذاتية المجتمعية لمرافق المياه.

- رفع نسبة توفير خدمات الصرف الصحي بالريف والحضر وتشجيع ربط توفير المياه بالصرف الصحي واصحاح البيئة.

- رعاية أبحاث المياه الجوفية والسطحية وإدارة الموارد المائية وترشيد إستخدامها.

الرعاية الاجتماعية:

- رفع تغطية الوعاء الزكوى رأسياً وأفقياً من الأموال الخاضعة لقانون الزكاة من 1.2 مليار جنيه إلى 3 مليار جنيه بنهاية البرنامج وتوسيع لامركزية الجباية والمصارف الشرعية.

- إكمال تغطية 2.5 مليون أسرة فقيرة بتدخلات المبادرة الاجتماعية المتآزرة وعبر ديوان الزكاة (صندوق الحماية الاجتماعية) وإخراج 500 ألف أسرة من الفقر بنهاية البرنامج.

السياسات المصاحبة:

- مراجعة هيكل الأجور سنوياً بهدف المحافظة على الدخول الحقيقية لأصحاب الدخول المحدودة.

- إتخاذ التدابير والسياسات اللازمة لتحسين المعاشات وفوائد ما بعد الخدمة بما يضمن العيش الكريم للمعاشيين.

- تحقيق التغطية الشاملة للمواطنين الراغبين للإشتراك في الصندوق القومي للتأمين الصحي مع ضمان جودة الخدمات الصحية للمشتركين.

- رفع التغطية في التأمين الصحي وتحسين نظامه.

- إستمرار دعم وتطوير نشاط صندوق دعم الطلاب لتهيئة المناخ الملائم لطلاب التعليم العالي (الإسكان ، التمويل، الإعانات .... الخ).

- دعم بناء قدرات ديوان الزكاة لتفعيل الجباية لتصل لمعدل من 80% إلى 90% من التقدير الكلي الواقعي لحجم موارد الزكاة السنوية والسعي نحو تطبيق لامركزية الجباية والمصارف.

- التوسع في الوقف ودعم وتشجيع وتطوير مشروعاته ونشر ثقافته وتوظيفه لخدمة المجتمع.

العمل والتشغيل والتمويل الأصغر:

- زيادة نسبة إستغلال السقف المحدد للتمويل الأصغر من 5% إلى 12% بنهاية البرنامج.

- زيادة رأسمال بنك الإدخار والتنمية الاجتماعية من 130 مليون جنيه إلى 500 مليون جنيه، وتقويته وتمكينه من توفير التمويل الأصغر لمستحقيه وفتح فروع لمصرف الإدخار بجميع الولايات والمدن الكبيرة بنهاية البرنامج ودعم أنشطة بنك الأسرة والبنك الزراعى السودانى وبنك التنمية الصناعية.

السياسات المصاحبة:

- متابعة تنفيذ إستراتيجية التمويل الأصغر التي أجازها المجلس الأعلى للتمويل الأصغر والعمل على زيادة موارد مؤسسات التمويل الأصغر المصرفية وغير المصرفية وهي :

* البنك الزراعي السوداني.

* بنك الإدخار والتنمية الاجتماعية.

* بنك الأسرة.

* بنك التنمية الصناعية.

- نشر مؤسسات التمويل الأصغر بالولايات والمحليات وعلى المستوى القومي.

المساعدات الاجتماعية:

التركيز على مصر في الفقراء والمساكين بالزكاة حيث تبدأ نسبة الصرف للفقراء والمساكين بـ (70%) في عام الأساس وتتصاعد حتى تبلغ 75% بنهاية البرنامج.

السياسات المصاحبة:

- تطوير مؤسسة الشهيد لتتمكن من رعاية أسر الشهداء.

- تشجيع المنظمات والمنظمات الطوعية الوطنية لتضطلع بدورها في التنمية الاجتماعية.

مناهضة الفقر:

خفض معدل الفقر من 46.5% إلى أقل من 35% من عدد السكان بنهاية البرنامج.

السياسات المصاحبة:

- إعداد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لخفض الفقر في محاورها التسعة وهي :

* المحافظة على النمو والإستقرار الاقتصادي.

* تركيز الإنفاق العام على تخفيف حدة الفقر.

* انتعاش القطاع الزراعي ونموه.

* الرقابة البيئية.

* زيادة مساهمة القطاعات الاجتماعية في تخفيف حدة الفقر.

* الإهتمام بقطاع المياه.

* النهوض بالمرأة.

* برامج الضمان الاجتماعي وشبكة الأمان.

* الحكم الراشد.

- الإستمـرار في وضع البرامـج التفصيلية ودراسات ومسوحات الأسر ومستويـات ومسببات بؤر الفقر ووضع السياسات اللازمة للنزول بمعدلات الفقر لمستويات أدنى من موجهات وأهداف الألفية الإنمائية.

خفض معدلات البطالة:

خفض معدلات البطالة من مستواها الحالي المقدر بـ 20% إلى اقل من 15% بنهاية البرنامج.

السياسات المصاحبة:

- التعامـل مع قضيـة البطالة كقضية أساسية ومحورية ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية مما يستوجب وضعها في مقدمة أولويات الدولة.

- إعتبار مؤشرات البطالة المؤشرات الرئيسية لقياس خطط وأهداف الدولة وأدائها الاقتصادي الكلي.

- التأكيد على أهمية توافق السياسات الكلية وتكاملها في كافة مستويات الحكم بما يساعد على الإستقرار والنمو الاقتصادي وفتح المزيد من فرص العمل وزيادة معدلات التوظيف بالتركيز على القطاع الخاص.

- دراسة سوق العمل الخارجية ووضع خطة لتدريب العمالة السودانية وتأهيلها ورفع قدراتها خاصة في المجالات المهنية والفنية ، لتمكينها من التنافس خارجياً خاصة في دول المحيط الإقليمي.

- إقرار سياسات تدعم التشغيل الذاتى وتعزز ثقافة العمل الحر من خلال التمويل الأصغر ومشروعات تشغيل الخريجين.

- ربط السياسات والخطط التعليمية بسياسات وخطط التشغيل وإحتياجات سوق العمل.

- تشجيـع القطاع الخاصـ للمساهمة في معالجة مشكلـة البطالة، وذلك بتوفير فرصـ العمل بتشغيل الخريجين خاصة في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية والصناعة.

- إجـراء دراسة تقويمية لقياس أثـر مشروعات وبرامج تشغيل الخريجـين في خفض معدلات البطالة ومن ثم النظر في تمكين الصندوق القومي لتشغيل الخريجين من تحقيق أهدافه بالصورة المطلوبة.

- التوسع في مراكز التدريب المهنى والتعلم التقني والتقاني وربط مخرجاتها بسوق العمل المرن الذى يستوعب كل التخصصات.

- إستكمال مشروع مسح وحصر القوى العاملة ومراجعة القوانين المتعلقة بالعمالة الأجنبية مع حصر وتصنيف هذه العمالة.

- تعظيم قيمة ووضع برامج تثقيفية للتوعية بأهمية العمل وتشجيع الإنخراط في المجالات التى لا تجد قبولاً مع كسر الحاجز النفسي نحو التعليم التقني والتقاني ونشر ثقافة الإعتماد على المشاريع الذاتية والعمل الحر.

- وضع برنامج محدد لخفض معدل البطالة مع تحديد فرص التشغيل في القطاعات المختلفة.

- إعداد خطة موحدة لمعالجة قضايا التعليم الفني ومخرجاته من خلال المجلس القومي للتعليم التقني والتقاني.

محورالتنمية البشرية وبناء القدرات:

- يستهـدف البرنامج بناء وتقوية ورفع قدرات الخدمة المدنية البشرية والمؤسسية والتنظيمية والتقنية والمعرفية في مفاصل الدولة المختلفة.

- إصلاح وتطوير الخدمة المدنية لمواكبة متطلبات الحكم الرشيد لتنفيذ أهداف وسياسات البرنامج.

- تنميـة المـوارد البشرية وبناء القدرات بغرض رفع كفاءة القوى العاملة للقيـام بالواجبات الوظيفية للمستويات العالمية عن طريق تكثيف التدريب والتأهيل الفني.

- إستخدام تقانة الإتصالات والمعلومات في انتاج كافة السلع والخدمات.

السياسات المصاحبة:

- إعـداد برامـج لتنمية القدرات بناء على تحديد الإحتياجات والمتطلبـات في مجالات إدارة الاقتصاد وتنميـة المجتمـع ورفع قدرات المنتجين والباحثـين والقوى العاملة في الخدمة المدنيـة والعدلية والأمنية والدفاعية.

- إزالـة الفـوارق في فرص التعليـم وخدمات الصحـة والميـاه والطاقة وفرص الإستثمـار والتشغيل والإستخدام بين الولايات.

- تحسـين بيئة العمل والعمل بنظام الحوافـز المادية والإدارية والقانونية وزيادة الوعي بقيمة الوقت في زيادة الإنتاجية.

- بنـاء قـدرات تنظيمـات المجتمع المدنى لزيـادة مساهمتهـا في مكافحة الفقر والحمايـة الاجتماعية والتنمية البشرية.

- مراجعة سياسات التعليم العالي بهدف:

* مقابلة متطلبات النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

* مواكبة مستجدات البحث العلمي والتقانة.

* ربط مخرجات التعليم العالي بإحتياجات سوق العمل.

- تجسير الفجوة بين التعليم العالي الأكاديمي والتعليم الفني والتقاني بالتركيز على تنمية وزيادة الخريجين من الكوادر الفنية الوسيطة في شتى المجالات التي تخدم أغراض النمو والرفاه الاجتماعي.

- العمل على بناء مراكز للتميز في التعليم العام والعالي والأجهزة العامة والبحوث والتقانة.

- إنشاء وتنمية قدرات تنظيمات المنتجين والمسوقين للسلع والخدمات.

- إعداد برامج تنمية خاصة بالمرأة العاملة لتعزيز دورها في الاقتصاد والمجتمع.

- تشجيع الإبتكار والمبادرات الخاصة والجماعية في مجالات العلوم والبحوث والإنتاج.

- تنفيذ برنامج بناء القدرات البشرية الواردة في العون الفني المقدم من البنك الافريقي للتنمية والأمم المتحدة والبنك الدولي والصناديق العربية ومجموعة البنك الإسلامى للتنمية وغيرها.

- دراسة جدوي قيام مرصد قومي لرصد البيانات والإحصاءات وإعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية والتربوية والتعليمية والتدريبية المتعلقة بسوق العمل لمعرفة الإحتياجات على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

- تبني نظام يمازج التعليم والتدريب وبناء نظام لضبط الجودة في مزاولة المهنة يتفق مع المستويات العالمية وإبتعاث افضل العناصر إلى أفضل أماكن التعليم التقاني.

- دعم مؤسسات الأبحاث التقنية المتطورة القادرة على رفد سوق العمل المحلي بأسباب المنافسة العالمية ودعم الأبحاث والمشاريع الموجهة لتطوير التدريب في هذه المؤسسات.

- متابعة التوجهات العالمية في مجال التعليم التقني والتقاني والإستفادة منها ووضع الأنظمة التي تكفل مرونة التعامل مع المتغيرات والتحديات وتطبيق أحدث نظم تقنية المعلومات والإتصالات.

- إستحداث برامج للتدريب الإلكتروني وأنظمة وبرامج للتدرب والتعلم الذاتي.

- تهيئة سوق العمل لتحسين موقفه التنافسي المحلي والعالمي.

- إنشاء مراكز الأبحاث التي توجه سوق العمل نحو الإستثمار في الثروات الوطنية وتمده بالتقنيات اللازمة.

- توفير أفضل التقنيات في العالم لتأسيس التعليم التقاني المتقدم.

- تشجيع القطاع الخاص للإستثمار في مجال التعليم التقني والتقاني.
- إعداد دورات رفع مستوى مهارات الشرائح الاجتماعية خارج مسار التعليم التقني والتقاني.
- تطوير برامج توجيهية لتعريف الطلاب بمجالات المهن التي يحتاجها السوق ومساعدتهم في إختيار التخصص المناسب وتقوية الفرص للتقنيين والتقانيين.
- حفز التمويل الذاتي عبر الإستفادة المادية من إنتاج الطلاب وطاقاتهم.
- تسويق خبرات المؤسسات التقانية وإنجازاتها على المستويات المحلية والإقليمية الدولية.
- بناء أوقاف لصالح التعليم التقني والتقاني والتمويل من قبل الدولة.

محور التعليم العالي والبحث العلمي:

يستهدف البرنامج الإرتقاء بمستويات البحث العلمي والتقانة العالية على المستوى القومي.

السياسات المصاحبة:

- إطلاق مشروعات الجيل الثاني لثورة التعليم العالي وتحقيق قفزة في التطور النوعي لمؤسسات التعليم العالي والإهتمام بالكوادر البشرية والعلمية والقدرات المؤسسية والإهتمام بالتعليم الفني والتقني.
- إنشاء مركز التميز في المجالات العلمية المختلفة.
- الإستفادة من العلماء والباحثين المغتربين.
- الإهتمام بتطوير وتحديث التشريعات التى تحكم البحث العلمي.
- إدخال مفاهيم الجودة والإعتماد من خلال التقييم المستمر لمخرجات البحث العلمي وإستخدام العلم ومنهجياته لإنتاج أفكار قابلة للتطبيق والإهتمام بالدراسات الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية.
- العمل على توطين نقل وتطوير ونشر التقانات بما تخدم الأغراض الإنتاجية.
- تطوير الموارد الطبيعية والبيئية وتحسين وزيادة الإنتاج والإنتاجية وتحقيق قيمة مضافة للسلع والخدمات.
- بناء الشراكات وتبادل الخبرات مع المؤسسات البحثية ذات الصلة محلياً وإقليمياً ودولياً وتطوير العلاقات الخارجية بما يخدم البحث العلمي والمعلومات والإتصالات واستقطاب الدعم الخارجي.
- وضع سياسات وخطط وبرامج لنهضة البحث العلمي وتطويره والقيام بأبحاث علمية تطبيقية مرتبطة بالتنمية تقوم على توظيف كل القدرات البشرية والبحثية في الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني لزيادة الإنتاج والإنتاجية والإرتقاء بالخدمات.
- رعاية الإبتكارات والإختراعات وتحفيزها وإنشاء المسابقات والجوائز العلمية وحفز المبدعين في مجالات التقانة الحديثة، وتقديم المشورة الفنية لتسجيل براءات الإختراع.

- التنسيق بين كل الجهات العاملة في الدولة والقطاع الخاص في مجال البحث التطبيقي وتقديم التوصية في كل ما يتصل بسياسات العلوم والتقانة وبصفة خاصة في المشروعات القومية الكبرى.

- إعمار علاقات التعاون الدولي مع الهيئات الدولية والإقليمية وإستثمار ذلك في عمليات نقل التقانة.

- زيادة الإنفاق القومي على البحث العلمي ومجالات المعرفة والتقانة.

محور الولايات:

يهدف البرنامج إلى تحقيق التوزيع العادل للثروة العامة والموارد القومية وفقاً لما نصت عليه مرجعيات البرنامج وعلى أساس يفضي إلى تمكين كل مستويات الحكم من الإيفاء بمسئولياتها وواجباتها الدستورية والقانونية، وذلك بهدف ترقية نوعية حياة المواطنين وكرامتهم وتحسين أحوالهم المعيشية والسعي لتوسيع دائرة تقديم الخدمات الأساسية خاصة في مجالات الصحة والتعليم والمياه وتقريب الفوارق الإنمائية وزيادة الدخول في الريف.

الأهداف العامة:

- تجسير فجوات الفوارق الإنمائية بين أقاليم السودان المختلفة.
- زيادة قدرات الولايات في حشد الموارد الذاتية وتقليل الإعتماد على المركز وذلك من خلال الآتى:

* تقييم تجربة التنمية الإقليمية في مجال العلاقة بين المركز والولايات وفي إطار الفدرالية المالية.
* إشراك الولايات في عمليات إعداد الخطط والبرامج وترتيب الأولويات في إعداد وتنفيذ المشروعات التنموية القومية التي تقع في إطار الولاية.
* الإستمرار في تمويل وتنفيذ إتفاقيات السلام بهدف المحافظة على إستتباب الأمن القومي وإستدامة السلام وتسريع خطى التنمية الاقليمية.
* الإستفادة من البعد المكاني للتنمية من خلال تحقيق التوازن في توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية والخدمية والمشروعات القومية على الحيز المكاني والإهتمام بالمواطن باعتباره هدف ووسيلة التنمية.
* دعم وتنمية العلاقات التبادلية بين الولايات والمحليات وبينها وبين المركز وتحقيق أعلى درجات التكامل معها.
* تعميق لامركزية توفير وتقديم الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم والمياه النقية والبيئة والطرق الفرعية والإهتمام بنشرها في الريف والمناطق النائية.

السياسات:

في مجال الإنفاق الولائي:

خفض التوسع في الجهاز الإدارى في الولايات بتقليص الجهاز التنفيذي.

في مجال معايير تخصيص الموارد المالية للولايات:

تطوير وتفعيل قانون مفوضية تخصيص الإيرادات.

في مجال الميزة النسبية للولايات:

- تشجيع الميزة النسبية والتكامل بين الولايات وذلك لدفع الإنتاج والإنتاجية وتوفير فرص العمل.
- تنمية وتطوير الإمكانيات الحقيقية للولايات.

في مجال تطوير التنمية الإقليمية المتوازنة والمستدامة:

- العمل على تفكيك معسكرات النزوح بدعم العودة الطوعية أو إدماج النازحين في المدن وإشراك النازحين في عمليات العودة الطوعية وإعادة إعمار مناطق العودة.
- العمل على دعم وسائل الإنتاج ومشاريع سبل كسب العيش في المجتمعات الريفية وذلك للحد من الهجرة من الريف إلى المدن والتي أصبحت غير قادرة لمقابلة إحتياجات ومتطلبات المواطنين.
- تقييم ومراجعة مشاريع التنمية الإقليمية التي ظلت الحكومة الإتحادية توفر لها الدعم المالي السنوي.
- الإتفاق على المعايير المحددة (8 معايير) لتخصيص الموارد التنموية بين الولايات.
- تأكيد وتفعيل دور شركاء التنمية الدوليين في مرحلة الإنتقال من المساعدات الإنسانية إلى برامج إعادة الإعمار والتنمية.
- وضع السياسات اللازمة بشأن وتقنين تجارة الحدود مع دول الجوار.
- السعي الجاد لإستغلال الطاقة المتجددة وإعطاء أولويات التمويل للمشاريع الصديقة للبيئة.

في مجال محاربة البطالة في الولايات:

- زيادة وعي المواطنين في الريف بالإمكانات والفرص المتاحة لهم في مجال التمويل الأصغر.
- تكثيف البرامج التدريبية في مجال التوظيف الذاتي والمشروعات المدرة للدخل في الريف.

في مجال التنمية البشرية وبناء القدرات المؤسسية:

- بناء وتنمية القدرات المؤسسية التنموية والتخطيطية على مستوى الولايات.
- إعداد وتنفيذ برامج تنموية تستهدف تفعيل وتمكين المرأة وتعزيز دورها في المجتمعات الريفية.
- تعظيم دور الشباب وفعاليته في تنمية ونهضة المجتمعات الريفية.

المحاور الداعمة للبرنامج:

محور الأمن والدفاع:

- يتطلب إستدامة السلام وبسط الأمن القومي وتحقيق الأمن للمواطن تطوير وبناء قدرات أجهزة الأمن والدفاع و تحسين بنية وبيئة العمل ورفع كفاءتها لتمكينها من السيطرة على المهددات الداخلية والخارجية التي تتربص بوحدة البلاد وأمنها وذلك عبر الآتي:

* توفير الموارد القومية اللازمة لبناء قدرات وتدريب عناصر وحدات الدفاع والأمن الوطني البشرية والمادية والتقنية .

* دعم الصناعات الإستراتيجية والهندسية والتقنية المرتبطة بحماية و أمن البلاد.

* توفير المعينات اللازمة لحماية الوطن من مخاطر الإرهاب والتطرف والفوضي والإنفلات الأمني.

* الإعلام الإيجابي لمفهوم الخدمة الوطنية وحشد الدعم الشعبي للدفاع عن الوطن .

محور العدل:

- يتطلب تنفيذ البرنامج توفير بنية عدلية وتشريعية وقانونية قوية لتطوير هياكل المؤسسات الرقابية بما يحقق حفظ الحقوق الدستورية وبسط سلطة القانون وحكم العدالة الناجزة وسهولة إجراءات التقاضي عبر الآتى:

* مراجعة وإصلاح القوانين لتتوافق مع قيم الأمة الدينية ونظام الحكم الإتحادي والولائي والمحلي والنظام الاقتصادي المالي والنقدي والمؤسسي وإتفاقيات السلام.

* مراجعة الهياكل القانونية على مستوى المالية العامة والإحصاء القومي ومشروعات التنمية والتمويل الخارجى من أجل تكامل الأدوار على مستوى أجهزة الحكم المختلفة وبما يتوافق مع أهداف التنمية المتوازنة والنمو والعدالة الاجتماعية .

* مراجعة التشريعات القائمة وإصدار قوانين جديدة وإجراء التعديلات اللازمة التى تتسق مع أهداف البرنامج مع مراعاة إزالة التعارض بين المستويات المختلفة.

* مراجعة وتوصيف هيكلة الأجهزة العدلية والتنسيق بينها على مستوى أجهزة الحكم المختلفة.

* الإهتمام ببرامج التدريب والتأهيل العدلي وتطوير القدرات البشرية والمؤسسية العدلية.

* بناء شبكات الربط الإلكتروني بين الأجهزة العدلية وتيسير تبادل المعلومات العدلية والقانونية بينها وبين الأجهزة الموازية لها.

محور الإرشاد والثقافة والرياضة:

- تقوية البنيات التحتية الرياضية والثقافية والإرشادية وذلك بنشر وتطوير مراكز الشباب والمسارح والأندية الرياضية والثقافية في الريف والحضر والعمل على تبادل الأنشطة الثقافية المختلفة بين الولايات.

- تشجيع وتطوير الصناعة الثقافية اليدوية وتشمل الأعمال الحرفية والفنون الشعبية وتوفير فرص التدريب وصالات العرض.

- رفع قدرات التنظيمات والإتحادات الرياضية والثقافية والأدبية.

- تعظيم ثقافة إحترام الوقت وإتقان العمل والإنتاج.

- تقوية المعاهد الثقافية والإعلامية والرياضية.

- تحفيز المبدعين في شتى مجالات الرياضة والثقافة والإعلام والفنون.

- تطوير وتعزيز دور الإعلام داخلياً وخارجياً وتأسيس إعلام حر ورشيد ، مبادر، قادر على التعبير عن هوية البلاد داعماً لإزدهارها وتقدمها.

- تفعيل دور الثقافة والرياضة والإعلام في نشر الوعى المجتمعى.

- تشجيع الإستثمار في مجالات الثقافة والإعلام والرياضة.

- نشر ثقافة الوسطية والإعتدال.

- تنفيذ برامج محو الأمية الدينية والأبجدية والتقنية والصحية.

- رفع قدرات مؤسسات المجتمع المدني إدارياً وفنياً.

- معالجة التشوهات الاجتماعية والعادات الضارة والسالبة.

- نشر وتعميق ثقافة السلام.

- تشجيع وتنظيم وتقنين وتطوير ودعم المؤسسات التي تخدم قضايا الدعوة والإرشاد ونشر الفضيلة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

- توظيف القدرات والتجارب العلمية لتحديث طرق ووسائل زيادة الإنتاج ونشر ثقافة تنمية المجتمع.

- الإنفتاح الثقافي على المجتمع العالمي بما لا يتجاوز ثوابت الدين وأصيل القيم وكريم العادات.

- جذب المدخرات والإستثمارات المحلية والأجنبية لتطوير وتأهيل البنية التحتية لمشروعات صغار المنتجين.

- تهيئة بيئة ملائمة لممارسة الأنشطة الشبابية والرياضية بما يحقق التفوق والريادة.

- إعتماد الحوار المجتمعي كأداة لتحقيق الوحدة وحماية الأمن القومي.

- تعزيز ثقافة تنمية المجتمع وتوسيع مواعين الرعاية الاجتماعية.

- تعزيز دور مؤسسات التعليم العالي في تنمية المجتمع وإنفاذ برامج التدريب والتأهيل المهني والحرفي.

- إعتماد المسئولية الاجتماعية للشركات الكبرى في دعم التنمية الاجتماعية.

- تعظيم الدور التنموي لقيم التكافل والتراحم في المجتمع.

- رعاية وتوجيه أنشطة وإبداعات الشباب وتسخيرها لتعزيز السلام وإستدامة التنمية.

محور الإعلام:

- بناء قدرات الإعلام والإعلاميين وتوفير المعينات والبيئة المواتية لتعزيز دور الإعلام في المركز والولايات.

- تقوية دور الإعلام الاقتصادي في التبصير بتطور الوضع الاقتصادي والبرامج والخطط الاقتصادية والاجتماعية القومية.

- إبراز دور فعاليات المجتمع من تنظيمات وإتحادات فئوية وشعبية في المساهمة في تحقيق الأهداف القومية للبرامج خاصة فيما يختص بتوفير متطلبات الحياة للمواطن في الغذاء والكساء والدواء والمأوى والحماية الاجتماعية.

- التوسع في بناء القنوات الإعلامية المرئية والمسموعة والمقروءة الراشدة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

محور القطاع غير المنظم:

- متابعة ورصد الأنشطة الموازية الضارة بالاقتصاد والمجتمع وتشمل غسيل الأموال والأنشطة المحرمة دينياً وقانونياً.

- رصد نمو وتطور القطاعات الإنتاجية الموازية وهي تقدر بحوالي 30% على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي ، ومن أهم هذه القطاعات التي تتوفر لديها فرص كاملة للتطور الصناعات الحرفية والتقليدية والخدمات المالية غير المصرفية والإنتاج البستاني وغيرها وذلك بغرض تأهيلها وإدماجها في القطاع الحقيقي المنظم.

- إعلان إنطلاق مشروع التنمية الشعبية الذي يعتمد على تحريك الطاقات العاطلة في المجتمع من أفراد وجماعات في نشاط إنتاجي يشمل من بين أمور أخرى البستنة في باحات السكن والساحات العامة وجانبي الطريق وكذلك إعداد الأطعمة والمشغولات اليدوية المنزلية والأعمال الحرفية والسلع الثقافية والرياضية وأن تتولى منظمات المجتمع المدني مهام الترويج والمساعدة خاصة المنظمات الطوعية وطلاب المدارس والجامعات ومعسكرات الشباب والنوادي والإتحادات الفئوية مثل إتحاد الشباب وإتحاد الطلاب وإتحاد المرأة وغيرها.

محور أولويات برامج التنمية:

- يوضح المجلد رقم (3) تفاصيل قائمة مشروعات التنمية المستمرة والجديدة والتي يتم تمويلها في إطار الموازنة العامة للدولة.

- ويشتمل البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي على تنفيذ حزمة من مشروعات التنمية المحورية (Core Development Projects) في قطاعات الإنتاج والتصنيع الزراعي ومشروعات البنيات التحتيه المرتبطة بها والتي سوف تحظى بأولوية في تخصيص الموارد والحوافز الإضافية وأعمال السياسات والإجراءات المؤسسية اللازمة لضمان تنفيذها خلال فترة البرنامج بواسطة إستثمارات القطاع الخاص (المحلي والأجنبي) أو الإستثمارات الحكومية أو الإستثمارات المشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص المحلي والأجنبي (Public Private Partnership) وفيما يلي نورد أهم مشروعات البرنامج :

محور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص:

دور القطاع الخاص والمشترك في تنفيذ البرنامج:

- أدت تطورات ومتغيرات الأوضاع الاقتصادية والدولية والإقليمية إلى تنامي دور الإستثمارات الأجنبية والشراكات الذكية بين القطاعين العام والخاص في قيادة عمليات التنمية والنمو الاقتصادي بينما تراجع دور التمويل التقليدي، وإتخذت الشراكات بين القطاعين العام والخاص أشكالاً متعددة منها نظم البناء/ التشييد والتشغيل ونقل الملكية وما تتطلبه ذلك من الترتيبات القانونية المختلفة لنظم الشراكة بين القطاعين العام والقطاع الخاص ، وتمثل تجربة السودان في الشراكة في مجال النفط شاهداً على ذلك.

- يتطلب تنفيذ إستثمارات البرنامج بناء شراكات إستراتيجية متعددة بين القطاعين العام والخاص يضطلع فيها القطاع الخاص بدور أكبر في حشد حجم الإستثمارات الرأسمالية لتصل إلى حوالي 83.4% في المتوسط السنوي في مقابل نسبة 16.6% للقطاع العام .

- إن تحقيق أهداف البرنامج ممثلة في النمو الاقتصادي وزيادة الدخول وتوفير فرص العمل ومقابلة متطلبات زيادة معدلات النمو السكاني والإحتياجات القومية تتطلب توفير إستثمارات كبيرة تفوق قدرة القطاع العام المحدودة ولذلك فان نجاح القطاع الخاص في توفير بقية الإستثمارات المطلوبة يمثل المفاعل الرئيسى والعمود الفقرى لهيكل البرنامج وضمان تماسكه وبلوغ أهدافه وغاياته المنشودة.

- يتوقف نشاط القطاع الخاص والمشترك في تنفيذ إستثمارات البرنامج في قطاعاته المختلفة على حجم وطبيعة هذه الاستثمارات وتوزيعها في المجالات المختلفة التي حددها البرنامج ويشمل ذلك المواقع الجغرافية ومدى توفر خدمات الإسناد وبيئة الأعمال المواتية في هذه المواقع ونظم ونوع الحوافز المختلفة والإشارات الجاذبة التي توفرها الدولة للقطاع الخاص للدخول في الإستثمار إضافة إلى نمو المكونات الأخرى المطلوبة لتحسين مناخ الإستثمار بصفة عامة.

- تنمية وتطوير تنظيمات القطاع الخاص وإشراكها في أجهزة وآليات إتخاذ القرار.

- إشراك تنظيمات أصحاب العمل والمستفيدين من مخرجات التعليم التقني والتقاني في وضع سياساته.

أولويات الإستثمار المشترك والخاص:

يتطلب تنفيذ أهداف البرنامج إعطاء أولوية قصوى لإستثمارات القطاع المشترك والخاص في القطاعات والمجالات التالية:

* البترول والصناعات البترولية.
* قطاع المعادن.
* إنتاج السلع الغذائية الرئيسية المرتبطة بتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.
* المساهمة في تنفيذ مشروعات خفض الفقر.
* إنجاز مشروعات مبادرة السودان لتحقيق الأمن الغذائي العربي (دراسة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي).
* صناعات بدائل الواردات والتى تشمل الغزل والنسيج والملبوسات الجاهزة.
* صناعات ترقية الصادرات والتى تشمل تصنيع الصمغ العربي واللحوم والمصنوعات الجلدية (الأحذية والحقائب).
* الصناعات الهندسية وتشمل (السيارات / الآلات الزراعية / آليات الري المحوري).
* الخدمات الأساسية (الصحة والتعليم والمياه).
* التشييد ومواد البناء
* السياحة.
* البحوث والتقانة والمعلوماتية والإستشارات الفنية.

السياسات العامة لتحفيز وتشجيع الإستثمارات المشتركة والقطاع الخاص:

في مجال تهيئة المناخ الملائم للإستثمار:

إن نجاح البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي 2015 - 2019م يتطلب إتخاذ كافة الإجراءات المؤسسية والقانونية والإصلاحات الاقتصادية والسياسية اللازمة لتهيئة المناخ الملائم للإستثمار ومن أهم عوامل تهيئة المناخ الملائم للإستثمار ما يلي:

* الإستقرار الأمني والسياسي.

* الإستقرار الاقتصادي (إستقرار سعر الصرف وإستقرار معدل التضخم في رقم أُحادي).

* ضمان توفر البنيات التحتية من كهرباء / إتصالات / طرق / سكة حديد / موانى.

* الحوافز المالية (الجمركية والضريبية).

* مراجعة قانون العمل.

* سهولة الحصول على الأراضي الإستثمارية.

* سهولة التقاضي وفض منازعات الإستثمار.

* سهولة أداء الاعمال (مراجعة موقف / مؤشر أداء الأعمال).

في مجال الإصلاح المؤسسي والقانوني:

- توفير بنية تشريعية وقانونية قوية وداعمة لعملية بناء مقومات الحكم الراشد وديمقراطية وشفافية التوجه والأداء الاقتصادي وتوفر الإرادة السياسية الواعية والمدركة لمقتضيات ومتطلبات الإصلاح المالي والإداري والقانوني وتمكين الأجهزة الرقابية من حماية المال العام والخاص وأوجه إنفاقه وفق البرامج والموازنات المعتمدة.

- تفعيل مفوضية الأراضي ومنحها الصلاحيات الكافية لمراجعة قانون الأراضي والملكية العقارية بغرض حماية الحقوق العامة والجماعية والفردية، خدمة للاقتصاد والمجتمع وإبتدار الآليات والقوانين اللازمة لفض النزاعات في ملكية وحيازة الأراضي.

- مراجعة قانون العمل ليعكس الأجر مقابل الإنتاج.

- الإستمرار في خصخصة الشركات التي لها نظائر في القطاع الخاص.

- إنشاء شركات مساهمة عامة في كل القطاعات الإنتاجية والخدمية.

- تعيين مشرفين حكوميين للشراكات الكبرى.

- مشاركة القطاع الخاص في إعداد الخطط والبرامج والسياسات الكلية وتمثيل القطاع الخاص في آليات الدولة ذات الصلة المتعلقة بالتنمية والإنتاج.

- تشجيع تعزيز دور القطاع الخاص في بناء شراكات ذكية مع القطاع الخاص الأجنبي والإتحادات والمؤسسات والمنظمات الأجنبية ذات الصلة لزيادة الإستثمارات الأجنبية وتدفقات المال الأجنبي والتقانة داخل البلاد.

- إنشاء مراكز البحوث والإستشارات العامة والخاصة وزيادة الإنفاق على البحث العلمي والتعليم التقني والمعرفي لتقوية مساهمة القطاع الخاص في مجالات تخطيط الإنتاج والمخزونات والتسويق وإدارة القوى العاملة وقدرتها على إستخدام نتائج البحث والتطوير ومتطلبات الجودة الشاملة والدخول في سوق العمل الخاص.

- توفير فرص التدريب الخاص وبناء القدرات خاصة في مجالات التعليم الفني والتقني والحرفي.

- تبني المعالجات الواردة في تقرير لجنة معالجة قضايا تدني الإنتاجية في القطاعين الزراعي والصناعي (2006م).

- التبصير بقيمة العمل والتطوير وتشجيع القدرة على الإبتكار والتفاعل الإيجابي مع عولمة الاقتصاد.

- تطوير وسائل ومواعين التخزين والمناولة وإقامة مراكز للصناعات الغذائية وربطها بمراكز البحث والإرشاد والإستشارات.

في مجال السياسات المالية:

- إخضاع طلبات الإستثمار المشترك والخاص للدراسة لضمان تماشيها مع أهداف البرنامج ويشمل ذلك دور هذه الاستثمارات في زيادة حصيلة البلاد من النقد الأجنبي وزيادة الإيرادات في الموازنة العامة وزيادة الدخول وتوفير فرص العمل للعمالة الوطنية وجلب التقانة العالمية.

- إعطاء إشارات مالية محفزة للقطاع الخاص (إصلاح ضريبي ومحافظ تمويل مصرفية وحوافز سعرية وغير سعرية).

- تفعيل آليات تكامل السياسات المالية والنقدية في مجال الإستثمارات المشتركة والخاصة.

- إعتماد نظام النافذة الواحدة للتحصيل الضريبي والرسوم المصلحية.

- تعزيز الإستثمار المالي من خلال سوق الأوراق المالية وتطوير الأوراق المالية وصكوك الإستثمار والأدوات والمنتجات الإسلامية.

- تشجيع قيام بنوك ومؤسسات وبيوت مالية خاصة في مجال التنمية والإستثمار وبناء محافظ تمويل تشترك فيها المصارف والمؤسسات غير المصرفية وسوق رأس المال والأوراق المالية الحكومية.

- تشجيع إنشاء صيغ ومحافظ تمويل مشتركة تساهم فيها المصارف والمؤسسات غير المصرفية وسوق رأس المال والأوراق المالية الحكومية على أسس جديدة تتماشى وتخضع للضوابط الشرعية ومواكبة التطورات في أسواق المال المختلفة على المستوى الإقليمي والدولي.

- تعديل قانون التأمين وإعادة التأمين بإتجاه تحريره وتقوية آلياته الإشرافية والرقابية.

- رفع نسبة ضخ النقد المضاف في الاقتصاد الموجه للقطاع الخاص والمشترك بما يتماشى مع أهداف البرنامج في إعطاء الدور الرائد في الإستثمار والتنمية للقطاع الخاص والمشترك.

- الحد من إقتناء المصارف للصكوك الحكومية وإعتماد السندات والصكوك جزءاً مكوناً للضمانات المصرفية بالإضافة إلى قبول الرهن العائم، وإعتماد آلية شرعية للسحب على المكشوف مقابل شيكات زبائن من الدرجة الأولى.

- تحديد نسبة الإحتياطي القانوني لتتماشى مع متطلبات تحسين إدارة السيولة المصرفية وفرص القطاع الخاص في الحصول على السيولة الكافية لنشاطه الإنتاجي.

- مراجعة قوانين بنوك التنمية والأمان الاجتماعي بما في ذلك التمويل الأصغر ، لتوجيه مواردها نحو الأولويات والضروريات.

- توفير البيئة القانونية المواتية للحد من قضايا التعثر المصرفي وذلك بتطوير النظم والأوعية المحاسبية والبنيات التحتية المادية والتقنية للنظام المصرفي.

- خفض تكلفة التمويل المصرفي الموجه للإنتاج خاصة لتشجيع الإستثمار والإنتاج الذي يستوعب مخرجات البحوث والتطوير والعمالة المتخصصة.

- دعم القطاع الخاص في مسعاه لتوفير التمويل الخارجي وتوفير الضمانات اللازمة لذلك.

في مجال التدريب والتأهيل ومتطلبات الجودة الشاملة:

- تطوير قدرات القطاع الخاص البشرية والتقنية وتلك التي تستوجبها متطلبات الجودة الشاملة.

- تسريع تسهيل أداء الأعمال الخاصة وحركة المستثمرين وإعداد الخريطة الإستثمارية.

- تبسيط وتحسين الإجراءات لزيادة الإستثمارات في مجال الصادرات غير البترولية عموماً، بالتركيز على سلع الذهب والثروة الحيوانية والصمغ العربي والقطن وزيوت الطعام وسلع إحلال الواردات وهي البترول والقمح والسكر والأدوية.

- تنشيط دور القطاع الخاص في مجال السياحة التقليدية وسياحة الخدمات العلاجية والتعليمية والتدريب والتقنية.

- إفساح المجال للمقاولين المحليين للمشاركة في الإنشاءات التي تنفذها الشركات الأجنبية وتخصيص نسب من شركات الإتصالات وغيرها للقطاع الخاص الوطني.

في مجال التجارة الخارجية:

إعطاء أولوية لتنشيط دور القطاع الخاص والمشترك في المجال التجارى ويشمل ذلك:

* تطوير سوق العمل ومنح أولوية قصوى لتأهيل وتدريب وبناء القدرات البشرية في القطاع الخاص وترقية بيئة العمل والمعرفة في مجال التجارة الخارجية والأسواق الدولية.

* حصر النشاط التجاري على رأس المال الوطني.

* تنظيم الأسواق وإدارة العرض الكلي في الاقتصاد وتفعيل قانون منع الإحتكار وقانون غسيل الأموال لحماية المجتمع والاقتصاد والحد من تصاعد الأسعار.

* معالجة تداعيات رفع الدعم عن السلع ودراسة آثاره على العناصر الداخلة والمرتبطة بالسلسلة القيمية للسلعة والتي تتمثل في تكلفة مدخلات الإنتاج والمخزونات والعمالة والنقل والتوزيع والتسويق والضرائب والرسوم وغيرها ، وإقتراح الإجراءات والتعديلات الإصلاحية اللازمة لكل عنصر وذلك للإستفادة من رفع الدعم وجني ثماره والحد من تأثيراته السالبة.

* تعديل قانون المواصفات والمقاييس لضبط مواصفات السلع الوطنية والسلع المستوردة خاصة السلع الغذائية.

* زيادة رأس مال الوكالة الوطنية لتمويل وضمان الصادرات لتوسيع نشاطها في دفع الصادرات غير البترولية خاصة سلع البرنامج.

* مراجعة أعمال الشركات الحكومية التي تعمل في التجارة الخارجية وتلك التي تزاحم القطاع الخاص في نشاطه، وإلغاء الإعفاءات الضريبية والجمركية التي تتمتع بها هذه الشركات.

* تفعيل دور نقطة التجارة الحكومية وربطها بتنظيمات القطاع الخاص.

الصادرات:

- تطوير وتنظيم تجارة الخدمات من أجل الصادر وخدمات السودانيين العاملين بالخارج.

- تحسين تنافسية جودة ونوعية الإنتاج من أجل الصادر.

- العمل بإستراتيجية إستهداف تجزئة الأسواق الخارجية للصادرات الوطنية.

- إنشاء مراكز بحوث ودراسات تسويق الصادرات الوطنية.

- الترويج لسلع جديدة مختارة عالية القيمة المضافة (المنتجات البستانية وثمار الغابات).

- إنشاء مراكز تسويق في أسواق الدول من الشركاء التجاريين.

في مجال العلاقات الاقتصادية الخارجية:

- تفعيل دور المستشاريات الاقتصادية والتجارية ومشاركة الأجهزة الحكومية المعنية بعضوية السودان في المنظمات الدولية والإقليمية في تعزيز علاقات التعاون بغرض تعظيم حصة البلاد في التجارة الدولية والتمويل التنموي.

- توسيع دائرة التعاون مع مؤسسات ضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات وأسواق رأس المال الدولية والإقليمية.

- إنشاء شركات ملاحة بحرية بالتعاون مع الشركات الإقليمية والدولية وبناء الأسواق الحرة والموانيء البحرية وتنشيط تجارة الترانزيت وتجارة الحدود المنظمة.

- المشاركة الفعالة في مؤسسات وآليات التعاون الدولي والتكتلات الإقليمية التي يتمتع السودان بعضويتها.

- تعزيز دور القطاع الخاص في جني ثمار منافع التجارة الخارجية مع دول الجوار لا سيما دولة جنوب السودان.

- التأكيد على تقوية وتوسيع سياسة الإنفتاح نحو الشرق لاسيما مع دول الصين ، ماليزيا ، الهند وغيرها بجانب الدول العربية والإسلامية والإفريقية.

مصادر تمويل البرنامج:

- يتم تمويل برنامج الإصلاح الاقتصادي على النحو التالي:

* ضـرورة تدخل الدولة عبر برنامج جرئ ومتكامل لتشجيع تدفق موارد الإستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية وتوفير البيئة والمناخ اللازم بما يتماشى مع أهداف البرنامج.

* إبتكـار وسائل وأدوات مالية جديدة لإستقطاب الموارد المالية المتوفرة بأسواق المال العالمية والإقليمية وخاصة أسواق رأس المال المتوافقة مع الشريعة الإسلامية عن طريق إستخدام الأصول الهائلة في باطن الأرض وظاهرها كمصادر لتوفير التمويل لمشروعات الإستثمار العام والخاص والمشترك.

* المـوارد التـي توفرهـا الدولة من الموازنـة العامة وموازنة الولايـات بما في ذلك مـوارد أدوات الدين الداخلي.

* موارد السودانيين العاملين بالخارج.

* موارد القطاع المصرفي.

* مـوارد التمويل الخارجى للتنمية من مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية ودول التعاون الثنائي وعلى وجـه الخصوص الدول العربيـة والإسلامية والإستفادة مـن فرص التمويل في التكتـلات الاقتصادية الجديدة مثل البركس (BRICS).

* العمـل على إعفاء ديـون السودان الخارجية لتمكين البلاد من زيـادة تدفقات التمويل الخارجي من المصادر الدولية والإقليمية المختلفة.

* إستحداث آليات جديدة لتسهيل حصول القطاع الخاص الوطني على التمويل والضمانات الخارجية وتمكينه من الإستفادة من نوافذ التمويل المتاحة في مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية والقُطرية.

متابعة تنفيذ البرنامج:

- تكويـن آلية للإشـراف والتقويم والمتابعة لمراحـل تنفيذ البرنامج بمشاركة الدولـة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

- المتابعة من خلال آليات الموازنة العامة.

- إعداد مصفوفة تنفيذية للبرنامج تُحدد فيها الجهات المسئولة المختصة عن تنفيذ أهداف وسياسات البرنامج.

- إنشاء إدارات للمتابعة والتقييم في الوزارات والوحدات الحكومية المركزية والولائية.

- إعداد التقارير الدورية اللازمة للمتابعة والتقييم ورصد نتائج الأداء ووضع التوصيات اللازمة ورفعها لمستويات المتابعة العليا.

الملاحق

المؤشرات الاقتصادية الكلية:

ملحق رقم (1-أ)

المؤشرات الاقتصادية الكلية للفترة 2015-2019م

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
عدد السكان	38.4	39.5	40.7	41.9	43.1
معدل النمو الاقتصادي	%6.6	%6.8	%6.2	%7.3	%7.1
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (م.ج)	31.244	33.383	35.452	38.032	40.745
متوسط معدل التضخم	%25.90	%20.80	%14.80	%10.20	%8.00
مخفض الناتج المحلي الإجمالي	20.4	24.7	28.4	31.2	33.7
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (م.ج)	638.876.9	824.596.4	1.005.307	1.188.482.2	1.375.113.8
إجمالي الإستهلاك (م.ج)	551.390.03	686.425.00	815.672.99	938.466.55	1.065.912.75
الإستهلاك الحكومي (م.ج)	56626.00	71001.00	90013.00	110352.60	133766.80
الإستهلاك الخاص (م.ج)	494764.03	615.424.00	725.659.99	828.113.95	932.145.95
إجمالي الإدخار المحلي (م.ج)	87.486.89	138.171.43	189.633.86	250.015.68	309.201.05
الإدخار القومي (م.ج)	53.180.09	113.549.47	172.635.02	238.385.96	301.758.25
إجمالي الإستثمار(م.ج)	121793.69	162.793.39	206.632.70	261.645.40	316.643.85
الإستثمار الحكومي (م.ج)	16.379.00	22.612.00	30.704.00	47.718.60	62.247.80
الإستثمار الخاص (م.ج)	105.414.69	140.181.39	175.928.70	213.926.80	254.396.05
صافي الحساب الجاري (م.ج)	-34306.80	-24621.96	-16998.84	-11629.72	-7442.80

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني

ملحق رقم (1-ب)

المؤشرات الاقتصادية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي (٪)

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي الإستهلاك	86.31	83.24	81.14	78.96	77.51
الإستهلاك الحكومي	8.86	8.61	8.95	9.29	9.73
الإستهلاك الخاص	77.44	74.63	72.18	69.68	67.79
إجمالي الإدخار المحلي	13.69	16.76	18.86	21.04	22.49
الإدخار القومي	8.32	13.77	17.17	20.06	21.94
إجمالي الإستثمار	19.06	19.74	20.55	22.02	23.03
الإستثمار الحكومي	2.56	2.7	3.05	4.02	4.53
الإستثمار الخاص	16.5	17	17.5	18	18.5
الحساب الجاري	-5.37	-2.99	-1.69	-0.98	-0.54

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطنى

ملحق رقم (1-ج)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للفترة 2015-2019م

بملايين الجنيهات

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الزراعي	205655.7	262153.8	319592.2	372340.4	425314.1
الصناعي	141723.7	185034.5	223619.4	264400.8	302460.6
الخدمات	291497.5	377408.1	462095.4	551741.0	647339.1
الناتج المحلي الإجمالي	638.876.9	824596.4	1005307.0	1188482.2	1375113.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

ملحق رقم (1-د)

مساهمة القطاعات فى الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2015-2019م (٪)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الزراعي	31.721	31.792	31.791	31.329	30.929
الصناعي	22.183	22.439	22.244	22.247	21.995
الخدمات	46.096	45.769	45.966	46.424	47.075
الناتج المحلي الإجمالي	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

ملحق رقم (1-هـ)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات للفترة 2015-2019م (٪)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الزراعي	7.31	7.26	6.81	6.34	6.10
الصناعي	9.26	7.62	4.69	6.97	5.34
الخدمات	4.63	6.08	6.77	8.10	8.93
الناتج المحلي الإجمالي	6.65	6.85	6.20	7.28	7.13

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

ملحق رقم (1-و)

متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2015-2019م

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج المحلي الإجمالي (مليون جنيه)	638876.9	824596.4	1005307.0	1188482.2	1375113.8
السكان (مليون نسمة)	38.4	39.5	40.7	41.9	43.2
متوسط دخل الفرد (بالجنيه)	16637	20875	24700	28304	31905

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

ملحق رقم (1-ز)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة أساس 82/1981

بملايين الجنيهات

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الزراعي	8879.8	9524.5	10172.9	10817.9	11477.8
الصناعي	8718.5	9382.9	9823.3	10507.5	11068.5
الخدمات	13646.0	14475.9	15456.1	16707.2	18199.1
الناتج المحلي الإجمالي	31244.3	33383.3	35452.3	38032.6	40745.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

الناتج المحلي القطاعى:

ملحق رقم (1-ح)

القطاع الزراعي للفترة 2015-2019م

بملايين الجنيهات

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الأسعار الجارية	205655.7	262153.8	319592.2	372340.4	425314.1
الأسعار الثابتة	8879.8	9524.5	10172.9	10817.9	11477.8
معدل النمو %	7.30	7.25	6.80	6.34	6.10
نسبة المساهمة في الناتج المحلي بالأسعار الجارية %	31.7	31.7	31.7	31.3	30.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

ملحق رقم (1-ط)

القطاع الصناعي للفترة 2015-2019م

بملايين الجنيهات

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الأسعار الجارية	141723.7	185034.5	223619.4	264400.8	302460.6
الأسعار الثابتة	8718.5	9382.9	9823.3	10507.5	11068.5
معدل النمو %	9.25	7.62	4.69	6.96	5.33
نسبة المساهمة في الناتج المحلي بالأسعار الجارية %	22.1	22.4	22.2	22.2	21.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

ملحق رقم (1-ك)

قطاع الخدمات للفترة 2015-2019م

بملايين الجنيهات

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الأسعار الجارية	291497.5	377408.1	462095.4	551741.0	647339.1
الأسعار الثابتة	13646.0	14475.9	15456.1	16707.2	18199.1
معدل النمو %	4.63	6.08	6.77	8.10	8.93
نسبة المساهمة في الناتج المحلي بالأسعار الجارية %	46.0	45.7	45.9	46.4	47.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

ملحق رقم (2)

متوسط معدلات التضخم ٪ للفترة 2015-2019م

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
	25.90	20.80	14.80	10.20	8.00

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

ملحق رقم (3)

حجم الإستثمارات الكلية وتوزيعها بين القطاع العام والقطاع الخاص

للفترة 2015-2019م

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
الإستثمارات الكلية (مليار جنيه)	121.8	162.8	206.6	261.6	316.6
القطاع العام (مليار جنيه)	16.4	22.6	30.7	47.7	62.2
% من الإستثمارات الكلية	13.5	13.9	14.9	18.2	19.6
% من الناتج المحلي الاجمالي	2.6	2.7	3.1	4.0	4.5
القطاع الخاص (مليار جنيه)	105.4	140.2	175.9	213.9	254.4
% من الإستثمارات الكلية	86.5	86.1	85.1	81.8	80.4
% من الناتج المحلي الاجمالي	16.5	17	17.5	18	18.5

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطنى

قطاع المالية العامة والموازنة:

ملحق رقم (6)

الموازنة العامة للفترة 2015-2019م

مليون جنيه

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
الإيرادات العامة + المنح الاجنبية	59.381	77.461	102.105	134.426	167.224
الإيرادات	56.601	74.328	98.471	130.126	162.824
الإيرادات الضريبية	33.250	45.500	58.138	78.447	94.076
الإيرادات الاخري :	23.351	28.828	40.333	51.679	68.748
مبيعات النفط عائد البترول السوداني	13.274	14.412	15.079	15.696	16.336
رسوم عبور بترول دولة الجنوب	524	524	524	524	524

مليون جنيه

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
الترتيبات المالية الإنتقالية	7858	7858	0.0	0.0	0.0
المنح	2.780	3.133	3.634	4.300	4.000
إجمالي الإنفاق العام	65.926	83.793	108.331	140.520	172.766
الإنفاق الجاري	56.626	71.001	90.012	110.353	133.766
تعويضات العاملين	17.294	24.477	28.171	33.986	30.964
شراء السلع والخدمات	5.900	8.082	14.000	19.000	25.000
دعم السلع الإستراتيجية:	6.850	4.935	3.275	2.065	1.633
المحروقات	5.343	3.751	2.489	1.033	0
القمح	1507	1.184	786	1.032	1.633
تكلفة التمويل	6.040	6.700	7.000	7.200	7.500
الإعانات	62	66	72	78	86
الاشتراك في المنظمات	385	400	450	500	550
منافع اجتماعية	3.500	5.177	9.651	12.000	15.000
المصروفات الأخرى	1.156	1.024	846	573	555
تحويلات حكومات الولايات :	15.439	20.140	26.547	34.951	43.478
تحويلات جارية	8.360	10.320	14.162	17.399	20.431
تحويلات رأسمالية (مكون محلي)	1.540	3.722	4.650	8.187	13.987
تحويلات رأسمالية (مكون أجنبي)	5.365	5.879	7.296	8.724	8.178
نصيب ولاية غرب كردفان من البترول	174.0	219.0	439.0	639.7	882.8
صافي رصيد التشغيل (الإيرادات – المصروفات)	2.755	6.460	12.092	24.073	33.458
إقتناء أصول غير المالية (التنمية القومية)	9.300	12.792	18.319	30.167	39.200
محلي	2.946	5.735	11.578	23.913	31.740

مليون جنيه

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
أجنبي	6.354	7.057	6.741	6.254	7.460
العجز الكلي	(6.545)	(6.332)	(6.227)	(6.094)	(5.742)
تمويل العجز الكلي	6.545	6.331	6.227	6.094	5.742
صافي التمويل الخارجي من القروض	3.254	3.681	3.910	2.448	4.041
مسحوبات خلال العام	7.719	8.114	7.461	7.146	7.363
(-) سداد أصل القروض خلال العام	(4.465)	(4.433)	(3.551)	(4.698)	(5.323)
صافي التمويل الداخلي وأدوات الدين	3.291	2.651	2.3117	3.646	3.702
شهامة	500	0	0	0	200
إصدارات جديدة	3.500	2.400	2.080	1.864	1.700
(-) سداد إصدارات سابقة	(3.000)	(2.400)	(2.080)	(1.864)	(1.500)
صكوك الإستثمارات الحكومية	3.050	3.071	3.972	3.658	3.173
إصدارات جديدة	4.000	4.151	4.799	5.300	4.419
(-) سداد إصدارات سابقة	(950)	(1.080)	(827)	(1.642)	(1.246)
سندات	(48)	0	0	0	0
إصدارات جديدة	0	0	0	0	0
(-) سداد إصدارات سابقة	(48)	0	0	0	0
الضمانات	804	1.001	372	2.112	1.790
إصدارات جديدة	5.950	6.250	6.560	6.990	7.000
(-) سداد إصدارات سابقة	(5.146)	(5.249)	(6.188)	(4.878)	(5.210)
الإستدانة من بنك السودان المركزي	485	129	73	26	18
اقتراض من بنك السودان المركزي	4.280	4.453	4.222	3.803	3.438
(-) سداد إستدانة لبنك السودان المركزي	(3.795)	(4.324)	(4.149)	(3.777)	(3.420)
المتأخرات	(1.500)	(1.550)	(2.100)	(2.150)	(1.479)
سداد متأخرات (الدين المباشر)	(1.500)	(1.550)	(2.100)	(2.150)	(1.479)
فجوة الموارد	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني

المالية العامة: كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي:

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي الإيرادات + المنح	% 9.29	% 9.39	% 10.16	% 11.31	% 12.16
الإيرادات	% 8.86	% 9.01	% 9.80	% 10.95	% 11.84
الإيرادات الأخرى	% 3.66	% 3.50	% 4.01	% 4.35	% 5.00
الإيرادات الضريبية	% 5.20	% 5.52	% 5.78	% 6.60	% 6.84
إجمالي الإنفاق العام	% 10.32	% 10.16	% 10.78	% 11.82	% 12.58
الإنفاق الجاري	% 8.86	% 8.61	% 8.95	% 9.29	% 9.73
تعويضات العاملين	% 2.71	% 2.97	% 2.80	% 2.86	% 2.91
شراء السلع والخدمات	% 0.92	% 0.98	% 1.39	% 1.60	% 1.82
دعم السلع الإستراتيجية	% 1.07	% 0.60	% 0.33	% 0.17	% 0.12
تحويلات حكومات الولايات الشمالية	% 2.42	% 2.44	% 2.64	% 2.94	% 3.16
تحويلات جارية	% 1.31	% 1.25	% 1.41	% 1.46	% 1.49
تحويلات رأسمالية	% 1.08	% 1.16	% 1.19	% 1.42	% 1.61
التنمية القومية (إقتناء أصول غير مالية)	% 1.46	% 1.55	% 1.82	% 2.54	% 2.85
التنمية القومية (مكون محلي)	% 0.46	% 0.70	% 1.15	% 2.01	% 2.31
التنمية القومية (مكون أجنبي)	% 0.99	% 0.86	% 0.67	% 0.53	% 0.54
العجز الكلي	%1.02-	%0.77-	%0.62-	%0.51-	%0.42-
التمويل	% 1.02	% 0.77	% 0.62	% 0.51	% 0.42
صافي التمويل الخارجي من القروض	% 0.51	% 0.45	% 0.39	% 0.21	% 0.15
صافي التمويل الداخلي وأدوات الدين	% 0.52	% 0.32	% 0.23	% 0.31	% 0.27
الإستدانة من بنك السودان المركزي	% 0.08	% 0.02	% 0.01	% 0.00	% 0.00
إقتراض من بنك السودان المركزى	% 0.67	% 0.54	% 0.42	% 0.32	% 0.25
سداد قروض لبنك السودان المركزى	%0.59-	%0.52-	%0.41-	%0.32-	%0.25-
صافي العجز (الفجوة التمويلية)	% 0.00	% 0.00	% 0.00	% 0.00	% 0.00

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطنى

القطاع النقدي والمصرفي:

ملحق رقم (4)

المسح النقدي للفترة 2015-2019م

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
عرض النقود (م ج)	86,751.3	95,426.4	104,969.1	116,515.7	125,836.9
معدل النمو السنوي	%11.4	%10.0	%10	%11	%8

المصدر : بنك السودان المركزي

القطاع الخارجي:

ملحق رقم (5-أ)

القطاع الخارجي للفترة 2015-2019م

مليون دولار

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
الحساب الجاري	3729-	2676.3-	1847.7-	1264.1-	809-
الميزان التجاري	979.1-	334.8-	696.3	1246.5	2008.7
إجمالي الصادرات	6859.1	7433.2	8378.3	8674.9	9457.5
البترول	2493.5	2854	3571	3555.4	3899.2
الذهب	2451.2	2568.6	2719	2935	3312.3
أخرى	1914.4	2010.6	2088.3	2184.5	2246
إجمالي الواردات	7838.2-	7768-	7682-	7428.4-	7448.8-
صافي حساب الخدمات	334.1-	225.5-	113.5-	33.1	123
صافي حساب الدخل	4071.4-	3848.6-	4213.2-	4269.9-	4338.3-
صافي حساب التحويلات	1655.6	1732.6	1782.7	1726.2	1397.6
صافي حساب الخدمات والدخل والتحويلات	2749.9-	2341.5-	2544-	2510.6-	2817.7-
الحساب المالي والرأسمالي	4035	4141	4262	4515	4719
الأخطاء والمحذوفات	0	0	0	0	0
الميزان الكلي	306.0	1464.7	2414.3	3250.9	3910.0

المصدر : بنك السودان المركزي

ملحق رقم (5 -ب)

ميزان المدفوعات للفترة 2015-2019م

مليون دولار

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
	305.6	1464.9	2414.3	3250.7	3909.7

المصدر : بنك السودان المركزي

ملحق رقم (5 -ج)

الميزان التجاري للفترة 2015-2019م

مليون دولار

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
الصادرات(فوب)	6859.1	7433.2	8378.3	8674.9	9457.5
الواردات (فوب)	(7838.2)	(7768.0)	(7682.0)	(7428.4)	(7448.8)
الميزان التجارى	(979.1)	(334.8)	(696.3)	1246.5	2008.7

المصدر : بنك السودان المركزي

القطاعات الإنتاجية:

ملحق رقم(7)

الأهداف الكمية لقطاع النفط للفترة 2015 - 2019م

المجال			المقياس	2015	2016	2017	2018	2019
إنتاج الخام			برميل	54.884.585	61.872.300	63.515.840	64.242.555	64.576.895
تكرير الخام بمصفاة الخرطوم			برميل	30.991.225	34.404.000	30.080.000	34.310.000	31.880.000
تكرير الخام بمصفاة الأبيض			برميل	3.345.907	3.698.274	4.950.000	4.950.000	4.950.000
إنتاج المنتجات النفطية من المصافي (الخرطوم والأبيض)		بوتجاز	طن متري	365.045	405.244	354.312	404.137	375.514
		بنزين	طن متري	1.228.161	1.363.406	1.192.049	1.359.681	1.263.382
		وقود طائرات	طن متري	111.370	123.634	108.095	123.296	114.564
		جاز أويل	طن متري	1.796.608	1.993.929	1.799.156	2.029.522	1.897.184
		الفيرنس + ديزل ثقيل	طن متري	586.523	649.717	716.825	757.300	734.048
		فحم بترولي	طن متري	256.769	285.045	249.219	284.266	264.133
		الكبروسين	طن متري	26.767	29.586	39.600	39.600	39.600
شراء الخام من الشركاء		الفولة	برميل	7.458.906	7.325.261	4.915.945	6.103.072	5.778.389
صادر الخام		مزيج النيل	برميل	0.0	0.0	4.335.974	3.497.959	6.763.734

المصدر: وزارة النفط

المعادن:

ملحق رقم(8)

الأهداف الكمية لقطاع المعادن للفترة 2015 - 2019م

المنتج	الوحدة	فعلي تقديري 2014	المستهدف للعام 2015	المستهدف للعام 2016	المستهدف للعام 2017	المستهدف للعام 2018	المستهدف للعام 2019
الذهب	طن	61	76.6	80.27	84.97	91.72	103.51
الكروم	الف طن	40	60	65	70	75	80
الحديد	الف طن	68	350	360	400	450	500
الكلنكر	مليون طن	3.5	4	4.5	5	5.5	6
المنجنيز	الف طن	15	35	40	42	45	46
الكاولين	الف طن	20	40	45	50	55	60
الجبص	الف طن	150	160	170	180	190	200
ملح الطعام	الف طن	40	60	65	70	75	80
الفلسبار	الف طن	35	40	45	50	55	60
النحاس	الف طن	0.0	10	20	30	40	70

المصدر: وزارة المعادن

الصناعة:

ملحق رقم(9)

الأهداف الكمية للقطاع الصناعي للفترة 2015 - 2019م

السلعة	وحدةالقياس	2015	2016	2017	2018	2019
الصناعات المستهدفة بالبرنامج						
السكر	الف طن	984	1200	1500	1500	1500
الزيوت النباتية	الف طن	280	300	320	340	360
الدقيق	مليون طن	1.68	1.7	1.8	2	2
الأدوية:						
بدرة ومعلقات شراب	مليون زجاجة	61	65	70	75	80
سوائل	مليون زجاجة	12.8	13.7	14.7	15.7	16.8
أقراص	مليون حبة	360	370	382	393	405
كبسولات	مليون كبسولة	643	655	669	682	696
الصناعات الأخرى						
الأسمنت	مليون طن	6.5	7	7	7	7
الصناعات الغذائية						
المياه الغازية	م. لتر	880	900	990	1000	1100
البسكويت	ألف طن	85	90	100	110	120
الحلويات والطحنية	ألف طن	107	107	108	108	108
العصائر	ألف طن	65	70	75	80	88
المربات	ألف طن	18.5	19	21	23.0	25
الصلصة	ألف طن	14.5	15	16.5	17.5	19

السلعة	وحدةالقياس	2015	2016	2017	2018	2019
الصناعات الكيميائية:						
أكسجين، نتروجين، استلين	م.متر مكعب	3.6	3.7	4.07	4.5	4.9
أكسيدالنتروجين، ثاني أكسيدالكربون	طن	1.34	1.35	1.5	1.6	1.8
الإيثانول	م. لتر	70	70	77	84.7	93.2
صابون البدرة	ألف طن	90	95	104.5	115.0	126.4
البوهيات	ألف طن	80	85	93.5	103	113
مواد البناء						
السيراميك	مليون متر مربع	15	16	17	18	19
الصناعات الهندسية:						
الثلاجات	ألف وحدة	180	185	190	190	195
مكيفات الهواء والماء	ألف وحدة	19	19.5	20	20.5	21
منتجات حديدية	ألف طن	500	600	650	700	750
الطباعة والتغليف:						
الكراس المدرسي	مليون دستة	25	30	35	40	45
الكتاب المدرسي	مليون وحده	36	36	37	37	38

المصدر: وزارة الصناعة

القطاع الزراعي:

الإنتاج النباتي:

ملحق رقم(10)

الأهداف الكمية للقطاع الزراعي للفترة 2015 -2019م

المؤشر	الوحدة	2015	2016	2017	2018	2019
الذرة						
المساحة	الف فدان	20231	22054	22054	22054	22054
الإنتاج	الف طن	5600	7500	8700	9100	9500
الإنتاجية	كجم/فدان	277	340	394	412	430
الدخن						
المساحة	الف فدان	6000	6350	6500	6800	7100
الإنتاج	الف طن	890	950	1000	1100	1200
الإنتاجية	كجم/فدان	148	150	154	162	169
القمح						
المساحة	الف فدان	840	900	1000	1100	1200
الإنتاج	الف طن	1000	1300	2250	3245	3400
الإنتاجية	كجم/فدان	1190	1625	1800	1967	1619
القطن						
المساحة	الف فدان	500	600	800	840	882
الإنتاج	الف طن	500	600	800	840	882
الإنتاجية	كجم/فدان	1000	1000	1000	1000	1000

المؤشر	الوحدة	2015	2016	2017	2018	2019
الحبوب الزيتية (السمسم، الفول السوداني، زهرة الشمس) :						
السمسم						
المساحة	الف فدان	3000	3100	3300	3400	3600
الإنتاج	الف طن	400	800	1200	1400	1800
الإنتاجية	كجم/فدان	133	258	364	411	500
الفول السوداني						
المساحة	الف فدان	5000	5200	5500	5800	6000
الإنتاج	الف طن	1000	1100	1200	1300	1500
الإنتاجية	كجم/فدان	200	212	218	224	250
زهرة الشمس						
المساحة	الف فدان	250	500	750	800	900
الإنتاج	الف طن	125	300	750	880	1080
الإنتاجية	كجم/فدان	500	600	1000	1100	1200

المصدر: وزارة الزراعة والرى

ملحق رقم(11)

الأهداف الكمية لقطاع الثروة الحيوانية للفترة 2015-2019م

البيـان	الوحدة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
أعداد الثروة الحيوانية							
الأبقار	بالألف رأس	30240	30376	30632	30926	31223	31489
الضأن	بالألف رأس	39690	40210	40612	40752	40846	40896
الماعز	بالألف رأس	31030	31227	31481	31659	31837	32032
الأبل	بالألف رأس	4780	4809	4830	4850	4872	4895
منتجات الثروة الحيوانية							
لحوم	ألف طن	1476	1484	1497	1519	1539	1543
ألبان	ألف طن	4490	4939	5948	6543	7203	7923
أسماك	ألف طن	72	110	115	117	122	127
دواجن	ألف طن	55	60	65	68	70	75
بيض	ألف طن	60	55	60	63	65	70
جلود	ألف قطعة	25889	26077	26313	26559	26745	26930
الصادرات:							
الحي	بالرأس						
الأبقار	بالرأس	21216	23338	25672	28239	31063	34169
الضأن	بالرأس	4827295	5310025	5841027	6425130	7067643	7774407
الماعز	بالرأس	227419	250161	275177	302695	332965	366265

البيـان	الوحدة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الابل	بالرأس	174994	192494	211743	232917	256209	281830
اللحوم							
الأبقار	طن	13200	13860	14553	15280	16044	16846
الضأن	طن	15400	16170	16979	17828	18719	19655
الماعز	طن	0.660	0.693	0.728	0.764	0.802	0.842
الأبل	طن	0.132	0.138	0.145	0.152	0.160	0.168
الجلود	ألف قطعة	11353.06	12521.4	13773.5	15150.9	16665.9	18332.5
صحة الحيوان ومكافحة الأوبئة (أرقام التطعيم)	مليون جرعة	75	85	95	102	110	115
الخدمات المساندة: اللقاحات المنتجة	مليون جرعة	100	110	121	133.1	146.41	161.05

المصدر: وزارة الثروة الحيوانية والسمكية

الغابات:

ملحق رقم(12)

الأهداف الكمية لقطاع الغابات للفترة 2015-2019م

(بالألف طن)

البيان	2014		2015		2016		2017		2018		2019	
	الإنتاج	الصادر	الإنتاج	الصادر	الإنتاج	الصادر	الإنتاج	الصادر	الإنتاج	الصادر	الإنتاج	الصادر
الصمغ العربي	110	67	150	73	200	100	225	130	250	160	300	200
فحم مسكيت	80	21	75	25	60	20	45	15	30	10	15	5
فحم أخرى	20	3	20	10	20	10	20	10	20	10	20	10
حطب حريق	372	144	2160	720	2808	936	3456	1152	4104	1368	4320	1440
خشب منشور	450	0.0	540	432	1260	670	2160	720	3200	830	4200	1000

المصدر: الهيئة العامة للغابات

ملحق رقم (13-أ)

بيان إستثمارات القطاع العام القطاعية خلال الفترة 2015 - 2019م

مليون جنيه

القطاع	2015	2016	2017	2018	2019
قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والري	3.647.34	5.378.76	9.409.79	22.500.86	27.438.78
قطاع الصناعة	441.96	459.48	1.145.53	1.287.17	979.70
قطاع الطرق والجسور	5.125.45	6.428.24	6.209.77	6.969.40	11.821.65
قطاع الطاقة والموارد المائية	2.466.84	3.171.76	4.163.28	5.632.42	6.985.08
القطاع الخدمي	4.296.89	6.454.77	8.769.65	9.913.84	13.425.64
جملة القطاع الاقتصادي والمالي	28.50	47.00	61.00	58.00	77.00
جملة مشروعات الأصول الصغيرة	372.00	672.00	945.00	1.354.00	1.520.00
جملة قطاعات التنمية	16.378.98	22.612.02	30.704.02	47.715.69	62.247.85

المصدر : وزارة المالية والاقتصاد الوطني

ملحق رقم (13-ب)

نسب إستثمارات القطاع العام القطاعية خلال الفترة 2015 - 2019م

القطاع	2015	2016	2017	2018	2019
قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والري	% 22.3	% 23.8	% 30.6	% 47.2	% 44.08
قطاع الصناعة	% 2.7	% 2.0	% 3.7	% 2.7	% 1.6
قطاع الطرق والجسور	% 31.3	% 28.4	% 20.2	% 14.6	% 19.0
قطاع الطاقة والموارد المائية	% 15.1	% 14.0	% 13.6	% 11.8	% 11.2
القطاع الخدمى	% 26.2	% 28.5	% 28.6	% 20.8	% 21.6
جملة القطاع الاقتصادي والمالي	% 0.2	% 0.2	% 0.2	% 0.1	% 0.1
جملة مشروعات الأصول الصغيرة	% 2.3	% 3.0	% 3.1	% 2.8	% 2.4
جملة قطاعات التنمية	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100

المصدر : وزارة المالية والاقتصاد الوطني

ملحق رقم (13-ج)

بيان إستثمارات القطاع الخاص القطاعية خلال الفترة 2015 - 2019م

مليون جنيه

القطاع	2015	2016	2017	2018	2019
قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والري	13.690.81	17.845.89	20.361.09	18.751.81	22.299.11
قطاع الصناعة	17.093.54	22.884.40	28.212.27	34.679.78	41.240.19
قطاع الطرق والجسور	12.026.20	16.684.42	23.377.01	30.454.57	36.215.70
قطاع الطاقة والموارد المائية	14.923.24	20.101.83	25.365.37	31.501.12	37.460.22
القطاع الخدمي	12.976.72	16.687.75	20.945.76	28.299.86	33.653.38
جملة القطاع الاقتصادي والمالي	17.538.17	23.314.50	29.262.61	35.610.50	42.346.98
جملة مشروعات الأصول الصغيرة	17.165.76	22.662.41	28.406.17	34.628.94	41.179.73
جملة قطاعات التنمية	105.414.44	140.181.20	175.930.28	213.926.58	254.395.31

المصدر : وزارة المالية والاقتصاد الوطني

ملحق رقم (13-د)

نسب إستثمارات القطاع الخاص القطاعية خلال الفترة 2015 - 2019م

القطاع	2015	2016	2017	2018	2019
قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والري	% 13.0	% 12.7	% 11.6	% 8.8	% 8.77
قطاع الصناعة	% 16.2	% 16.3	% 16.0	% 16.2	% 16.2
قطاع الطرق والجسور	% 11.4	% 11.9	% 13.3	% 14.2	% 14.2
قطاع الطاقة والموارد المائية	% 14.2	% 14.3	% 14.4	% 14.7	% 14.7
القطاع الخدمي	% 12.3	% 11.9	% 11.9	% 13.2	% 13.2
جملة القطاع الاقتصادي والمالي	% 16.6	% 16.6	% 16.6	% 16.6	% 16.6
جملة مشروعات الأصول الصغيرة	% 16.3	% 16.2	% 16.1	% 16.2	% 16.2
جملة قطاعات التنمية	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100

المصدر : وزارة المالية والاقتصاد الوطني

ملحق رقم (13-هـ)

ملخص بيان مساهمات القطاع العام والقطاع الخاص في الاستثمار خلال الفترة 2015 - 2019م

مليون جنيه

البيان	2015		2016		2017		2018		2019	
	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪
الإستثمار العام	16.379.00	13.4	22.612.0	13.9	30.704.02	14.9	47.718.60	18.2	62.247.80	19.7
الإستثمار الخاص	105.414.44	86.6	140.181.2	86.1	175.930.28	85.1	213.926.58	81.8	254.395.31	80.3
الجملة	121.793.44	100	162.793.2	100	206.634.28	100	261.645.18	100	316.643.11	100

المصدر : وزارة المالية والاقتصاد الوطني